الأمم المتحدة S/PV.8676

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٧٦

الثلاثاء ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كرافت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد بوبوليسيو باردواليس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد نتسوان
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2019/865)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩) (S/2019/903)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1939053 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): نظرا لكون هذه الجلسةَ العلنية الأولى لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن مجلس الأمن، لأشيد بسعادة السيدة كارين بيرس، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإنني على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أُعرب عن تقديرنا العميق للسفيرة بيرس وفريقها على ما أبدوه من براعة دبلوماسية في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2019/865)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩) (S/2019/903)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيد روبرت ماردیني، المراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ والمطران بشار متي وردة، رئيس أساقفة أربيل.

وتنضم السيدة هينيس – بلاسخارت إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بغداد.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/865 التي تتضمن التقرير الرابع والعشرين للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن (٢٠١٣) ٢٠١٧، والوثيقة S/2019/903 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٠١٩) ٢٤٧٠.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هينيس – بلاسخارت.

السيدة هينيس – بلاسخارت (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد سبق أن أشرت خلال الأشهر الماضية بصفة مستمرة إلى الأعمال العاجلة غير المنجزة على الصعيد المحلي في العراق. واليوم ربما يبدو من المحتم عليّ أن أقدم لكم إحاطة بشأن المظاهرات والاضطرابات المدنية الجارية. لقد تولت قيادة المظاهرات في البداية فئة الشباب على وجه الخصوص، معبرة عن مشاعر الإحباط من ضعف الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمامها، وعن آمالها الكبيرة في تحقيق غدٍ أفضل، بعيداً عن الفساد والمصالح الحزبية وبعيداً عن التدخلات الأجنبية. وخرج مئات الآلاف من العراقيين – على اختلاف مشاربهم – للتظاهر انطلاقاً من حبهم لوطنهم، مؤكدين على هويتهم الوطنية، وكل ما طالبوا به هو بلد يُسخِّر كامل إمكانياته لمصلحة العراقيين كافةً.

لكنهم يدفعون ثمناً لا يمكن تصوره في سعيهم لإسماع صوتهم. فمنذ مطلع تشرين الأول الماضي سقط ما يزيد عن ٤٠٠ قتيل وأكثر من ١٩ ٠٠٠ جريح. وإذ نستذكر الذين

سقطوا ونعرب عن إجلالنا لهم، فإن مُثُلهم العليا ومطالبهم لاتزال اليوم حية أكثر من أي وقت مضى. وقد قال لي أحد المحتجين بأوضح العبارات: ”إما أن نحيا بكرامة وحرية أو لا نحيا“. وذلك هو جوهر التظاهرات. وقد زرت الأسبوع الماضي مستشفى في بغداد، والتقيت هناك بفتى يبلغ السادسة عشر من عمره وقد أصيب إصابة بالغة بشظية. وقالت لي والدته إن الافتقار إلى أي أمل يدخل اليأس إلى نفوس شبابنا في مرحلة المراهقة، وذلك يجعلهم يفكرون ويتصرفون كما يفعل من يبلغ على الأقل ضعف سنهم. وأضافت أن عمر ابنها لا يتجاوز الستة عشر عاماً، بيد أن ستة عشر عاما زمن طويل جداً لمن ينتظر وفاء القادة السياسيين بوعودهم.

وليست لدى هؤلاء الشباب أية ذكريات عن مدى بؤس الحياة التي عاشها كثير من العراقيين في عهد صدام حسين. ومع ذلك فهم يدركون تماما الحياة التي وُعد بها بعد صدام حسين، وهم يعلمون تماما، بفضل قوه التواصل، أن تحقيق مستقبل أفضل أمر ممكن. إنني كثيراً ما أقول بأن الحكم على الوضع الراهن لا يمكن أن يتم من غير وضعه في سياق ماضي العراق، وهو قول صحيح. بيد أن ما نشهده هو تراكم للإحباط بسبب عدم إحراز تقدم على مدى سنوات عديدة.

فبعد سنوات، بل وعقود، من الصراعات والنزاعات الطائفية، يترسخ شعور جديد بالوطنية، يجسده ذلك الفتى ذو الستة عشر عاما الذي التقيته في المستشفى، فضلاً عن عدد لا يحصى من إخوانه وأخواته الذين يتظاهرون في العراق فيما تصفه بعض الشخصيات العراقية المعروفة بأنه معركة أمة. واسمحوا لي أن أشدد على أن أية أمة ناجحة هي بحاجة إلى أن تحتضن بدفء إمكانات شبابها. وتزداد أهمية هذا الأمر في العراق، الذي يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكانه.

لقد خرجت الأحداث عن السيطرة منذ الليلة الأولى للمظاهرات بلجوء السلطات على الفور إلى القوة المفرطة. وكان سقوط قتلى بأعداد كبيرة ووقوع العديد من الإصابات وممارسة العنف، بالإضافة إلى إخلاف الوعود لمدة طويلة، عوامل أدت جميعها إلى حدوث أزمة ثقة هائلة. وعلى الرغم من إعلان الحكومة عن برامج إصلاح مختلفة لمعالجة قضايا مثل الإسكان والبطالة والدعم المالي والتعليم، فإن تلك البرامج يُنظر إليها غالباً على أنها غير واقعية أو ضئيلة جداً وأنها جاءت في وقت متأخر جداً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيق الذي أجرته الحكومة في أعمال العنف التي وقعت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر يُعتبر غير مكتمل، وإن كان خطوة إيجابية. فمن الذي يقوم بتحطيم القنوات الإعلامية؟ ومن الذي يطلق النار على المتظاهرين السلميين؟ ومن الذي يختطف النشطاء المدنيين؟ ومن هم هؤلاء الرجال الملثمون والقناصة المجهولون؟ أعلم أن عدداً من مذكرات الاعتقال قد صدرت، ولكني أود أن أؤكد على أنه يجب أن يُحاسب الجناة محاسبة كاملة. فلا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لسقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى من بين المتظاهرين السلميين؛ ولكن ذلك هو تحديدا ما قمنا بتوثيقه منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وقد راجعت الحكومة قواعد الاشتباك للتقليل إلى أدنى حدّ من استخدام القوة المميتة، وفي واقع الأمر شهدنا قدراً أكبر من ضبط النفس عند بداية الموجة الثانية من المظاهرات، لا سيما في بغداد.

ولكن الواقع المرير هو أن إطلاق النار بالذخيرة الحية لم يتوقف بعد وأن الأسلحة غير المميتة، مثل قنابل الغاز المسيل للدموع، لا تزال تُستخدم بطريقة غير سليمة مما يتسبب في إصابات مروعة أو الوفاة. كذلك، لا تزال هناك حالات اعتقال واحتجاز تتم بشكل غير قانوني، مثلما تحدث أيضا حالات اختطاف وتهديد وترويع. وكمثال على ذلك، الأحداث التي جرت مؤخراً في الناصرية والنجف. ولذلك، أود أن أؤكد مجدداً على أهمية ضمان الحقوق الأساسية؛ وعلى رأسها الحق في

الحياة، ليس ذلك فحسب بل الحق أيضا في التجمع السلمي وحرية التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، أرغب مرة أخرى في التأكيد على الأهمية القصوى لتحقيق المساءلة التامة والعدالة على جميع المستويات. وثمة نقطة مهمة أخرى نشير إليها وهي، أن إغلاق وسائل الإعلام والإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي يعزز تصورات الرأي العام بأن لدى السلطات شيْا ما تريد إخفاءه. فالتصدي لخطاب الكراهية لا يعني الحدّ من حرية التعبير أو حظرها.

وثمة أمر آخر يشكل مصدر قلق كبير، ألا وهو، تغوّل القوى المحركة التي تحاول اختطاف المظاهرات السلمية. وتهدد أعمال العنف ذات الدوافع السياسية أو التي تقف خلفها عصابات أو الناجمة عن ولاءات خارجية بوضع العراق على مسار خطير وتزرع الفوضى والتخبط، بما في ذلك فقدان مزيد من الأرواح وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة. وهذا بدوره يقوض بشكل جسيم المطالب المشروعة للشعب العراقي ويعقد عمل القوات الأمنية، كما يوفر ذريعة واهية للتقاعس السياسي، أو الأسوأ من ذلك: إيجاد ذريعة لجميع أنواع المؤامرات لتبرير الحملات العنيفة لقمع المظاهرات السلمية.

ولكي نكون واضحين تماما: فإن الغالبية العظمى من المتظاهرين سلميون بشكل واضح – إنهم رجال ونساء عاديون يسعون إلى حياة أفضل واسمحوا لي أن أؤكد أن المسؤولية الأساسية للدولة هي حماية شعبها. وبمعنى آخر، فإن أي شكل وكلّ شكل من أشكال العنف غير مقبول على الإطلاق، ويجب ألا يصرف الأنظار عن المطالب المشروعة للإصلاح لأن ذلك من شأنه أن يعرض الدولة لمزيد الخطر، ولن يحقق شيئا سوى إلحاق الضرر بثقة الناس التي تضاءلت فعليا بشكل كبير، الأمر الذي من شأنه أن يضعف قدرة الحكومة أكثر على الإصلاح. وهذه القدرة تضعف أكثر وأكثر في كل مرة يتعرض فيها متظاهر سلمي للقتل أو للإصابة.

إن من المؤكد أن ثقل ماضي العراق وجسامة القضايا الراهنة يشكلان تحدياً لقدرة أي حكومة على العمل، والعمل بسرعة. ومع ذلك، فأوجه القصور قائمة منذ وقت طويل. وسأعطيكم فقط بعض الأمثلة.

أولا، إن الدعوة إلى إجراء إصلاحات انتخابية يتردد صداها في جميع أنحاء العراق. ويطالب العراقيون بإدارة الانتخابات على نحو يتسم بالاستقلالية وعدم الانحياز وبإجراء تغييرات في النظام الانتخابي، بما يجعل الناخبين أقرب إلى مرشحيهم ويجعل ممثليهم المنتخبين خاضعين للمساءلة على النحو الواجب.

ثانياً، فيما يتعلق بالفساد المستشري، سمعنا كثيراً من الكلام والمبادرات، إلا أننا شهدنا قليلاً من النتائج الملموسة. وينبغي للطبقة السياسية أن تكون القدوة، على سبيل المثال في الإفصاح عن ممتلكاتها بشكل علني وإلغاء ما يسمى بمكاتبها الاقتصادية. ولا يسعني إلا أن أؤكد على أن جهود مكافحة الفساد في العراق ستكون عنصراً أساسياً في تحقيق انفراج اجتماعي واقتصادي وسياسي هائل. ودون تحقيق تقدم ملموس، فإننا سنخاطر بأن نظل نراوح مكاننا على كل الجبهات تقريباً. إن أحد مطالب المتظاهرين الرئيسة ذات الصلة يتمثل في إيجاد بيئة مواتية تفضي إلى التوظيف والنمو. وفي الوقت الذي يمثل فيه هذا المطلب أحد أفضل الحلول للاضطرابات والنزاع، إلا أن ما شهدنا تنفيذه ليس إلا النزر اليسير.

قبل قرابة ثلاثة أسابيع، وبعد مشاورات مع مجموعة كبيرة من العراقيين، ومن ضمنهم المتظاهرون والسلطات، اقترحنا عدداً من الخطوات باعتبارها طريقاً إلى الأمام. وهناك المزيد من المبادرات الجارية حاليا أو التي يجري العمل على إعدادها بهدف تعزيز الحوار. ولكن من أجل إنجاح هذا الحوار – هذه المحاولة السلمية – فإن شروط المتظاهرين واضحة في هذا الصدد، وهي وضع حد لإراقة الدماء وعمليات الاختطاف والاعتقالات غير القانونية. ويجب أن يكون مفهوماً أيضاً أنه دون المساءلة

والعدالة الكاملتين، سيكون من شبه المستحيل إقناع الناس بأن القادة السياسيين يرغبون بصدق في الشروع في إجراء إصلاحات جوهرية. وبينما أعي أن أي حركة احتجاج جماعي لا تعترف بالضرورة بوجود قيادة مركزية، فإن إيجاد هيكل ما والقيام ببعض التنسيق من جانب المتظاهرين السلميين سيكون أمرا ذا أهمية كبيرة أيضا.

لقد قبل البرلمان استقالة رئيس الوزراء يوم الأحد الماضي. واليوم، يُنتظر أن يطلب رئيس البرلمان من رئيس الجمهورية أن يكلف رئيساً جديداً لمجلس الوزراء وسيكون لدى الرئيس ١٥ يوما للقيام بذلك. وبدوره، سيكون لدى رئيس الوزراء المكلف ٣٠ يوماً لتشكيل حكومته. وبينما يجري القادة السياسيون حالياً حوارات بشأن رئيس الوزراء المكلف، أود أن أشدد على الطابع الملح للظروف الراهنة وأنه ليس أمام القادة السياسيين متسع من الوقت ويجب عليهم أن يرقوا إلى مستوى تحديات هذه اللحظة. وعلاوةً على ذلك، ينبغي لهم أن يصارحوا الجماهير وأن يأتوا بحلول حقيقية، بدلاً من إلقاء تلك المهمة على عاتق رئيس الوزراء مع تقديم قليل من الدعم أو دون تقديم أي دعم على الإطلاق. فلطالما أكدتُ على أن الحكومة لا يمكنها المضي بمفردها، وسأواصل التأكيد على ذلك. إنها مسؤولية جماعية تتحملها الطبقة السياسية برمتها.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز الآن إلى العلاقات بين أربيل وبغداد، وهو ملف آخر بالغ الأهمية. وكما قلت في إحاطات سابقة، فإن العلاقات بالتأكيد في تحسن ملحوظ، وهذه أنباء طيبة. ولكن يجب أن أؤكد على أنه ولحد الآن، لم يتجسد ذلك في صورة تقدم كبير ملموس على أرض الواقع. وفي سنجار، ما زلنا نواجه، للأسف، قيودا كبيرة في مجال عملنا الإنساني. وأربيل وبغداد ملزمتان بتشكيل إدارة واحدة وهياكل أمنية مستقرة. إن استمرار فشلهما في التوصل إلى اتفاق لم يعد من الممكن تفسيره أو التسامح معه.

ومن المسائل المقلقة الأخرى الوضع في محافظة دهوك، حيث وصل أكثر من ١٦ ألف لاجئ سوري حتى الآن، ولا يزال المزيد منهم يصلون بصورة يومية. فبعد تسع سنوات من الصراع في سورية لم نتوقع فتح مخيمات جديدة للاجئين في العراق. ودعونا ألا ننسى أن هذا العدد يُضاف إلى ربع مليون سوري تتم استضافتهم بالفعل في المنطقة الكردية.

الآن، وبينما تستحوذ المظاهرات على اهتمامنا، يجب ألا ننسى إرث قتال الأمس ضد تنظيم داعش. فبينما نتحدث الآن، هناك كارثة جديدة في طور النشأة. ولقد ذكرت في مناسبات عديدة أن الوضع في المخيمات، مثل مخيم الهول، غير قابل للاستمرار. إن التهديدات العابرة للحدود الوطنية تتطلب القيام بفعل جماعي، ولكننا نرى عوضا عن ذلك انعداما صادما للتفكير الدولي على المدى البعيد.

أود أن أنتقل الآن إلى ملف المفقودين الكويتيين، ورعايا الدول الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. فبالرغم من الأزمة الداخلية، يسعدني إبلاغكم بأنه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر سلم العراق نحو ٢٠٠ ألف كتاب تعود ملكيتها إلى مكتبة الكويت الوطنية وجامعة الكويت. كما أود أن أشيد بالعمل الشاق الذي قام به خبراء الطب الشرعي الكويتيون في العملية المستمرة لتحديد هوية الرفات البشرية التي عُثر عليها في وقت سابق من هذا العام في صحراء السماوة. آمل حقا أن يتم قريبا الانتهاء من هذه الجهود مما يقدم بعض العزاء لأقارب المفقودين.

وكلمة أخيرة حول الاحتجاجات المستمرة في العراق. إن البلاد تقف أمام مفترق طرق. في لقائي مع سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني أعرب عن قلقه من أن لا تكون لدى الجهات المعنية جدية كافية لتنفيذ أي إصلاح حقيقي. وأضاف بأنه لا يمكن أن يستمر الحال على ما كان عليه قبل الاحتجاجات. وهو محق تماماً. في الوقت

نفسه، يبدو أن المتظاهرين مصممون على الاستمرار ما دامت مطالبهم لم تتحقق. إنه لا يمكن حل الوضع عن طريق كسب الوقت باللجوء إلى حلول ترقيعية أو فرض تدابير قسرية، فهذا النهج لن يؤدي إلا إلى تأجيج الغضب الشعبي وانعدام الثقة. السعي وراء المصالح الحزبية أو السير بتخبط أو قمع المتظاهرين السلميين بصورة وحشية هي ليست استراتيجيات على الإطلاق. وليس هناك ما هو أكثر ضرراً من مناخ الغضب والخوف.

يجب ألا ندع التاريخ يعيد نفسه. في أية أزمة يمكن أن تظهر فرص جديدة وعظيمة. والعراق بالتأكيد ليس قضية خاسرة، بل هو بعيد عن ذلك تماما. فلديه إمكانيات هائلة. يكمن التحدي في اغتنام هذه الفرصة لبناء عراق يتمتع بالسيادة والاستقرار وشمول الجميع والازدهار. لقد حان الآن وقت العمل. إن الآمال الكبيرة لكثير من العراقيين تتطلب فكرا جريئا وتطلعيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماردیني.

السيد ماردیني (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. ونشكر الكويت أيضا على الجهود التي بذلتها لضمان أن تكون مسألة المفقودين موضوعا ذا أهمية في المجلس، وكذلك في صياغة القرار الأول بشأن المفقودين في الصراع المسلح، الذي تم اتخاذه في حزيران/يونيه (القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩))

لقد ترأست اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللجنة الثلاثية منذ تأسيسها عام ١٩٩١. فعقب انتهاء حرب الخليج أنشأ العراق والكويت وأعضاء التحالف المملكة العربية السعودية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هذه اللجنة للبحث عن المفقودين. إن اللجنة ولجنتها الفرعية التقنية، مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بصفة مراقب واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تهدف اليوم إلى تعقب الأشخاص الذين لا يزالون مجهولي المصير وتقديم معلومات لعائلاتهم.

قبل أكثر من عام بقليل زودت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المجلس بمعلومات مستكملة عن أعمال اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية (انظر S/PV.8324). وقد أبلغنا أنه منذ تأسيس اللجنة الثلاثية ساعدنا في إعادة أكثر من ٧٥ ألف مواطن إلى وطنهم، من المحتجزين المدنيين وأسرى الحرب. ومنذ عام ٢٠٠٣، بمجرد بدء البحث عن مواقع الدفن في العراق، ثم في الكويت، تم العثور على رفات ٢٧٥ شخصًا في العراق و ٩٨ شخصًا في الكويت. وما زالت هناك ١ ٠٨٠ حالة من حالات المفقودين مفتوحة حتى الآن في إطار هذه الآلية. من بين هذه الحالات تم الإبلاغ عن ٣٧١ حالة من قبل الكويت و ٧٠٠ حالة من قبل العراق وتسع حالات من قبل المملكة العربية السعودية.

يسرني اليوم أن أؤكد أنه، ولأول مرة منذ ١٤ عامًا، تم استرداد رفات كويتية. لقد تم انتشال هذه الرفات في المثنى بالعراق في آذار/مارس. ويقوم أعضاء الآلية، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بإجراء الحفريات منذ عام ٢٠٠٣ في كل من العراق والكويت. قبل هذا العام، كانت آخر عملية ناجحة لاستخراج رفات بشرية في عام ٢٠١١، والتي كانت رفات عراقية عُثر عليها في الكويت. لم يتم العثور على أية رفات أو مواقع للدفن لمدة ثماني سنوات، وقد مرت ١٤ عامًا على آخر عملية لاستعادة رفات كويتية.

لقد حققنا تقدما كبيرا في بداية هذا العام بفضل معلومات جديدة أدت إلى تحديد مقبرتين جماعيتين لمواطنين كويتيين مزعومين. لقد تحقق هذا الاختراق جزئياً بسبب التوصيات والنتائج التي توصل إليها مشروع للاستعراض تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر والذي تم الانتهاء منه في تموز/يوليه ٢٠١٧. قام المشروع بتقييم الوضع وشمل خبراء ومتخصصين في الطب

الشرعي وتوصيات مقترحة للعمل في المستقبل. اعتمدت اللجنة الثلاثية تقرير مشروع الاستعراض وتوصياته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وهو يُستخدم منذ ذلك الحين لتوجيه العمل المكتبي والميداني الذي تم نشره لإحراز تقدم في البحث عن بقية رفات المفقودين واستعادتها.

معلومات الشهود وتحليل صور الأقمار الصناعية والعديد من بعثات الاستكشاف السابقة قادتنا إلى السماوة في محافظة المثنى. هذا هو المكان الذي حدث فيه التقدم الكبير وتم منه استخراج الرفات البشرية في آذار/مارس. وفي آب/أغسطس، سلمت السلطات العراقية أكثر من ٤٦ صندوقًا وحقيبتين تحتوي على هذه الرفات، والتي تفحصها حاليا السلطات الكويتية في مختبرات الطب الشرعي الوطنية. إنها عملية تستغرق وقتًا طويلاً ومن المتوقع أن تستمر حتى العام المقبل. إذا تم اكتشاف تطابق فسيتم إرجاع الرفات إلى عائلاتهم.

هذا العام، وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قامت مديرية حقوق الإنسان التابعة لوزارة الدفاع العراقية بمزيد من بعثات الاستكشاف والحفر المكثفة عبر الصحاري الجنوبية في العراق. بناءً على معلومات جديدة من الشهود ومعلومات متاحة من قبل ومقارنات مع سجلات المحفوظات وتحليل صور الأقمار الصناعية، تم تنفيذ العديد من بعثات الاستكشاف والحفر في محافظات كربلاء وذي قار والأنبار، بالإضافة إلى تلك الموجودة في المثنى. لسوء الحظ، لم يتم العثور على رفات بشرية في المواقع الثلاثة السابقة.

هناك درس يجب تعلمه في هذا الإنجاز الكبير. جروح المفقودين عميقة وطويلة الأمد. عندما يختفي الأشخاص يؤثر غيابهم على الأسرة والطائفة والمجتمع برمته. إن حل هذه الحالات يستغرق وقتًا ويتطلب صبرًا وتعاونًا بين الحكومات والمنظمات الإنسانية وعائلات المفقودين. لكن الأهم من ذلك هو أن العمل على المفقودين يتطلب المثابرة والتصميم. قد يستغرق الأمر سنوات من العمل للكشف عن نتائج ومعالجة حالات المفقودين. كل واحد من هؤلاء الأفراد له أهميته. علينا أن نواصل مسيرتنا في كل حالة، بغض النظر عن الوقت الذي قد يستغرقه أو الالتزام الذي يتطلبه.

تأمل الآلية الثلاثية مواصلة تحديد هوية المزيد من الرفات في المستقبل. وقد اتفق أعضاء الآلية على تحديث البروتوكولات الحالية لنقل الرفات البشرية بين العراق والكويت بغية جعلها متماشية مع الأطر القانونية المحلية ذات الصلة وأفضل الممارسات.

وينظم العراق بعثات ميدانية بانتظام للاستكشاف والحفر في المواقع محل الاهتمام. وقد بذل الأعضاء الآخرون في الآلية، وهم المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، جهودا كبيرة لتوفير المعلومات ذات الصلة على أمل أن يساعد إجراء المزيد من البحوث على تحديد المزيد من مواقع القبور في العراق والكويت.

وبصفتي رئيس اللجنة الثلاثية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ملتزمة باحترام حقوق الأسر في تلقي إجابات عن مصير أحبائهم المفقودين. وتحقيقا لتلك الغاية، لن ندخر جهدا في البحث عن الرفات البشرية واستعادتها أينما قد يكون النزاع أو غيره من حالات العنف قد خلف جرحا مفتوحا. ويحدونا الأمل في أن تنضم إلينا الدول الأعضاء في مهمتنا هذه من خلال الوفاء بالتزامها بموجب القانون الدولي بمنع اختفاء الأشخاص في المقام الأول وتوضيح مصير من فقدوا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ماردیني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للمطران وردة.

المطران وردة (*تكلم بالإنكليزية*): تُظهر الاحتجاجات الحالية في العراق رفض أغلبية الشعب العراقي لهيكل البلد وحكومته ما بعد العام ٢٠٠٣. وهذا رفض لدستور طائفي قسم العراق ومنعه من أن يصبح دولة موحدة وفاعلة. فبدلا

من بث الأمل وتحقيق الازدهار، تسبب الهيكل الحكومي الحالي في استمرار الفساد ونشر اليأس، ولا سيما في صفوف شباب العراق. وكون شباب العراق هم قادة الاحتجاجات له دلالة بالغة الأهمية. فقد أوضح أولئك الشباب أنهم يريدون عراقا مستقلا دون تدخل أجنبي، وأن يكون مكانا يعيش فيه الجميع معا كمواطنين على قدم المساواة في ظل تعددية شرعية واحترام للجميع.

ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن المسيحيين لم يقفوا إلى جانب المحتجين علنا فحسب، بل ورحب المسلمون العراقيون بالمسيحيين وغيرهم من الأقليات، بما في ذلك الأيزيديون، في حركة الاحتجاج. وفي الواقع، أظهرت الاحتجاجات الثراء الحقيقي للعراق القديم. ففتح باب المصالحة فيما بين جميع العراقيين يعكس أملا حقيقيا في إحداث تغييرات إيجابية بحيث تكون الحكومة الجديدة في العراق، إذا تحقق ذلك، أكثر إيجابية في تعاملها مع عراق متعدد الأديان حقا مع تمتع الجميع بالمواطنة الكاملة وإنهاء علة الطائفية التي أضرت بشكل عنيف بنا وحطت من قدرنا جميعا.

وفي المقابل، لا ينبغي أن يتجاهل المجتمع الدولي عدم ممارسة المحتجين للعنف. فأولئك المتظاهرون الشجعان التزموا بعدم ممارسة العنف منذ بداية الحركة على الرغم من حدوث أعمال عنف شديدة يوميا ضد المحتجين من قوات الميليشيات، التي حاولت باستمرار افتعال المواجهة. وقد أسفر ذلك عن مقتل أكثر من ٤٠٠ من المحتجين الأبرياء وإصابة الآلاف بجراح خطيرة. ومع ذلك، لا يزال المتظاهرون ملتزمين بعدم ممارسة العنف.

إذن، ما الذي على المحك؟ ما على المحك هو ما إذا كان العراق سيتمكن أخيرا من الخروج من صدمة صدام والـ ١٦ عاما الماضية ليصبح بلدا شرعيا ومستقلا وفعالا، أو ما إذا كان سيتحول إلى منطقة تسودها بشكل دائم شريعة الغاب ومفتوحة للحروب بالوكالة بين البلدان والحركات الأخرى وخادمة للمطالب الطائفية لأولئك من خارج العراق.

وإذا، نجحت حركة الاحتجاج، بإذن الله، في إنشاء حكومة جديدة ووضع دستور مدني جديد يحترم تنوع الأديان والأعراق والثقافات في البلد – دستور لا يستند إلى الشريعة بل إلى المفاهيم الأساسية للحرية للجميع المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وضعته هذه المنظمة التي نجتمع بها اليوم – حينها سيكون هناك أمل للشعب العراقي الذي طال أمد معاناته.

وعلى الرغم من كل شيء، فإن الشعب العراقي يحب بلده ويريد استعادته. وإذا لم تنجح حركة الاحتجاج وظل المجتمع الدولي دون حراك وسمح باستمرار قتل الأبرياء، فمن المرجح أن يسقط العراق قريبا في براثن حرب أهلية، مما سيسفر عن انتهاء الحال بملايين الشباب العراقيين، بما في ذلك معظم المسيحيين والأيزيديين، في الشتات. وفي أثناء الأزمة والإبادة الجماعية في عام ٢٠١٤، فر أكثر من ٤ ملايين عراقي – من المسلمين والأيزيديين والمسيحيين – إلى إقليم كردستان ملتمسين الملجأ من شر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ولكنهم ظلوا داخل البلد. وفي نزاع كبير آخر، من المرجح أن نشهد الناس يفرون من العراق إلى الأبد. وربما تكون هذه هي الفرصة الأخيرة لبلدنا.

ما الذي يمكن بل يتعين على المجتمع الدولي القيام به للمساعدة؟ يجب على المجتمع الدولي ألا يرضى بالتغييرات الزائفة في القيادة التي لا تمثل تغييرا حقيقيا. من الواضح أن جماعات السلطة الحاكمة لا تنوي التخلي عن السلطة، وأنها ستبذل كل جهد ممكن للحفاظ بشكل جوهري على هيكل السلطة القائم. وعلى المجتمع الدولي أن يفهم بوضوح أن المحتجين لن يقبلوا هذا، وأنه يجب ألا يشارك في دعم أي نوع من أنواع التغيير الزائف. وهذا لا يعني أن بعض الفئات ليس

لديها شواغل مشروعة بشأن التمثيل المناسب لها في أي حكومة جديدة. بيد أن هذه الشواغل يجب أن تُعالج بطريقة تعكس الواقع الحالي للطابع المنقسم لحكومة العراق وحاجتها الضرورية إلى التغيير والإحلال.

ويجب أن تتمثل الخطوة الأولى في الشروع في إجراء انتخابات مبكرة. والمحتجون مصرون على ذلك، ويجب على المجتمع الدولي تأييد ذلك تماما. وعلى خلاف المشاركة المحدودة للغاية في الانتخابات السابقة، يجب أن تُشرك هذه الانتخابات شباب البلد – أولئك الذين وقفوا بكل شجاعة ضد الفساد خلال الاحتجاجات على مدار الأسابيع الماضية.

وفي فترة ما قبل الانتخابات وخلالها، يجب أن تتمتع الصحافة، عراقية كانت أم دولية، بكامل الحرية في نشر التقارير الإخبارية عن جميع المسائل التي يجب معالجتها في الانتخابات ومناقشتها. ولكي يحدث ذلك، يجب وضع حد على الفور للحظر المفروض حاليا على التقارير الإخبارية وشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي.

وأخيرا، يجب إجراء الانتخابات تحت الرقابة الكاملة للأمم المتحدة وإشراف جميع الأحزاب الرئيسية في العراق حتى يتسنى إجراء انتخابات شرعية وحرة ونزيهة. وهذا هو السبيل الوحيد ليتسنى لحكومة جديدة أن تحدد مسارا لمستقبل عراق خال من الفساد يتيح الفرص للجميع ويكفل لهم التمتع بالمواطنة الكاملة.

وقد شارك الشباب العراقي المسيحي في الاحتجاجات كل يوم. وقد فعلوا ذلك لأن الاحتجاجات منحتهم الأمل في مستقبل – مستقبل يشعرون فيه بالانتماء كمساهمين ومواطنين عراقيين على قدم المساواة مع الجميع. وهم يتطلعون الآن، إلى جانب الملايين من غيرهم من العراقيين المهمشين، إلى المجتمع الدولي للعمل وتقديم الدعم لهم. ويتطلع العراق، ذلك البلد الذي لحق به من الضرر الكثير، إلى المساعدة من جميع أعضاء المجتمع الدولي. ونحمل الجميع في المجتمع الدولي مسؤولية ذلك.

نحن نؤمن أن هناك مستقبلا في انتظارنا. ونطلب إلى المجتمع الدولي عدم التخلي عنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن البعثة السياسية قيد المناقشة اليوم، وهي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تحظى بدعم واسع النطاق. ولذلك أود أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها، وأن أشكرها خصيصا على قيادتها. ونعرب عن تقديرنا لمجمل بعثة الأمم المتحدة في العراق وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله على عملهما الداعم لأمن العراق واستقراره وازدهاره. وكذلك أشكر المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، السيد ماروديني على إحاطته. وتدعم الولايات المتحدة بقوة جهود البعثة واللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل التصدي للمشكلة التي لم تحل بعد وهي مشكلة المفقودين والممتلكات والمحفوظات من الكويت ودول ثالثة تعود إلى حرب الخليج الأولى.

ويسعدنا أيضًا حضور المطران وردة معنا اليوم. ويشكل حضوره تذكيرا مؤثرا بالقوة التي يستمدها العراق من تقاليده الدينية المتنوعة التي تستند إليها هويته بوصفه مهد الحضارات. وتدرك الولايات المتحدة الحاجة المستمرة للدفاع عن الحرية الدينية في العراق، ونحن ننضم إلى المطران وردة في الإعراب عن دعمنا لحق جميع الناس في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

ومن الواضح أن العراق يقف الآن على مفترق طرق. فخلال الأسابيع الأخيرة شهد العالم عراقيين من جميع مشارب الحياة من السنة والشيعة والتركمان والمسيحيين واليزيديين يهتفون بصوت واحد ”كلنا عراق واحد“. وتبشر تلك الهتافات بتحقيق دولة يخلو حكمها من النزعة الطائفية والفساد والنفوذ الأجنبي، وتفي بمسؤولياتها الأساسية تجاه جميع أفراد شعبها بما في ذلك توفير الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم.

إن الولايات المتحدة تسمع صرخات الأمل وتقف بثبات إلى جانب الشعب العراقي في سعيه لبناء بلد مزدهر لكل مواطن. ويعني ذلك تبني الإصلاح الانتخابي وتعزيز الحكم الرشيد والتصدي للفساد وتوسيع الفرص الاقتصادية، ولكن الأهم أن ذلك يعني استجابة قادة العراق وخضوعهم للمساءلة أمام جميع المواطنين. وكما قالت الممثلة الخاصة في وقت سابق فإن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبها.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، تضطلع البعثة بدور لا غنى عنه. فقد كلفها المجلس بتعزيز الحوار السياسي الشامل، ومساعدة جهود الإصلاح الدستوري والانتخابي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة القضائية. وقد نسقت الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت وفريقها بالفعل الحوار بين مختلف القادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المحلي. وتدل تلك المحادثات، التي عقدت استجابة للمطالب العامة المشروعة التي تردد صداها في جميع أنحاء العراق، على قدرة بعثة الأمم المتحدة على رعاية البلد بسلام خلال الأسابيع والأشهر المهمة المقبلة.

ونحن نشجع قادة العراق الحاليين والمستقبليين على النظر بعناية في خريطة الطريق التي اقترحتها البعثة لمعالجة مظالم المواطنين المشروعة. وقد أوضحت الولايات المتحدة منذ البداية أن للعراقيين الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وفقًا للقيم الدستورية للعراق. ويساورنا بالغ القلق إزاء استخدام السلطات العراقية والجماعات المسلحة التي لا تخضع لسيطرة الدولة للقوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين. وندين هذا العنف ونحث الآخرين على فعل الشيء نفسه. ونندب أولئك الذين فقدوا أرواحهم.

وفي هذه اللحظة يجب على جميع الأطراف استخدام أقصى درجات ضبط النفس. فأعمال العنف وتدمير الممتلكات والنهب لا تؤدي إلا إلى تفاقم التوتر، وينبغي تجنبها بأي ثمن. كما يجب التخلي عن محاولات تقييد حرية التعبير والصحافة والوصول إلى شبكة الإنترنت. وخارج البلد، يجب على جيران العراق ألا يتدخلوا في شؤونه. وقد رفض الشعب العراقي بصوت عال مثل هذا السلوك من جانب إيران. وتظل الولايات المتحدة شريكا ثابتا للعراق لكفالة حماية سيادة واستقلال مؤسساته من أولئك الذين يريدون تقويضها.

ووفقا لموضوعنا لهذا الشهر، أود أن أختتم اليوم بالنظر في ما حققته البعثة السنة الماضية وفي ما ينبغي أن تسعى لتحقيقه العام المقبل. وقد تحقق أحد النجاحات المهمة التي شهدها العام الماضي منذ ستة أشهر، عندما شرع المجلس في أول زيارة تاريخية للعراق برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والكويت وبتيسير من البعثة. وأظهرت الزيارة ما تحظى به البعثة من قبول واسع النطاق في العراق، وشكلت شهادة على التقدم الذي أحرزته البعثة في ترسيخ نفسها كوسيط موثوق به ونزيه في العراق منذ أن أنشأها المجلس في عام ٢٠٠٣. بيد أن التقدم في العام المقبل سيعني الاستفادة من هذه السمعة الحسنة.

ونأمل مع تطور الأحداث الجارية في العراق أن تعمل البعثة على مواصلة تطوير الإصلاح الانتخابي والدستوري، والتوسط في الحوار وتعزيز المساءلة. وستكون تلك الأمور بمثابة نجاحات تسهم حقًا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ونأمل في أن يحذو الشعب العراقي وحكومته حذو المجلس في السعي لتحقيق تقدم حقيقي. والواقع أنهما قطعا شوطًا بعيدا لا يمكنهما التراجع عنه الآن. والولايات المتحدة واثقة من أن الشعب العراقي سيحدد مسارا يقود العراق في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار والسيادة والاستقلال والازدهار. وعسى أن نتمكن من بذل وسعنا لمساعدته في هذه المسيرة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لكم كل التوفيق ونضم صوتنا لإشادتكم المستحقة بالسفيرة كارين وأعضاء الوفد البريطاني على رئاستهم المتميزة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. كما أتقدم لممثلة الأمين العام السيدة جينين بلاسخارت وللمراقب عن الجنة الدولية للصليب الأحمر السيد روبرت ماردييني والمطران بشار وردة بالشكر على إحاطاتهم القيمة والشاملة، منتهزا هذه الفرصة للتعبير عن تمنياتنا للسيد ماردييني بالتوفيق والنجاح في مسؤولياته المستقبلية كمدير عام للجنة الدولية للصليب الأحمر ومجددين في الوقت نفسه تقدير ودعم دولة الكويت للجهود المبذولة من قبل مقدمي الإحاطات وفقا للولاية المناطة لكل منهما.

نتابع كبلد جار باهتمام كبير تطورات الأحداث في العراق نتيجة اندلا ع المظاهرات منذ عدة أسابيع في عدد من المحافظات. ويؤسفنا وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين بين قتيل وجريح، وكذلك من قوات الأمن، ونتقدم بمواساتنا وتعازينا لأسر الضحايا وندعو في هذا السياق إلى الامتناع عن أعمال العنف وضبط النفس والتهدئة وتفويت الفرصة على من يسعى إلى الإضرار بالعراق والعراقيين وإثارة الفتنة وزعزعة الأمن والاستقرار من خلال استخدام الذخيرة الحية واستهداف المتظاهرين الأبرياء ومهاجمة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. ونأمل في أن يتجاوز العراق تلك الظروف الاستثنائية التي يمر بها، وأن تعود الأوضاع إلى طبيعتها، فما حصل بالأمس القريب كان خير دليل على وحدة الشعب العراقي وبكافة اتجاهاته السياسية وانتماءاته العرقية والطائفية بالقضاء على تنظيم داعش وتجاوز أحلك وأصعب الظروف، متمنين للشعب العراقي بمكوناته كافة دوام الاستقرار والرخاء، ومرحبين في الوقت نفسه بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتلبية تطلعات الشعب العراقي وتخفيف حدة الاحتقان، بما في ذلك تشكيل لجنة تحقيق في استخدام القوة ضد المتظاهرين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت في حق المتظاهرين إلى العدالة. فالعراق مقبل على مرحلة هامة لاستعادة عافيته، وإذ ندرك فيها تماما حجم الظروف والتحديات الكبيرة التي تواجهه، فإنه من المهم معالجتها من خلال حوار سلمي وبنَّاء. ويستوجب ذلك دعم ومساندة المجتمع الدولي والأمم المتحدة في إطار احترام سيادة العراق ووحدته على أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، فدولة الكويت تدرك جيدا صعوبة تلك المرحلة ولم ولن تألو جهدا في الوقوف إلى جانب الأشقاء في العراق والمساعدة في تقديم الدعم والمساندة استجابة لاحتياجات الشعب العراقي وحكومته في سياق جهودهما الرامية لمعالجة التحديات الداخلية. ونرحب بالدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتعزيز تلك الجهود تنفيذا لولايتها، واقتراحها بالتشاور مع الرئاسات العراقية الثلاث من أجل وضع خريطة طريق لإصلاحات تتماشى وتتناسب مع الأطر القانونية والدستورية وتأخذ بعين الاعتبار تلبية المطالب الأساسية للشعب العراقي.

وفيما يتصل بمسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والتي يتابعها مجلس الأمن منذ ما يقارب ثلاثة عقود، فلا مناص من تأكيدنا لأهمية هذه المسألة وحساسيتها بالنسبة للشعب الكويتي ولذويهم والذين ينتظرون بفارغ الصبر معرفة مصير أحبائهم على مدى التسعة وعشرين عاما الماضية، وهي من القضايا الإنسانية التي نأمل في طيها في أقرب وقت ممكن. ونحث، في هذا الصدد، أعضاء مجلس الأمن على الاستمرار في مواقفهم الداعمة ومساعيهم الجادة لإيجاد حل ينهي معاناة أهالي المفقودين بمعرفة مصيرهم وإيجاد رفاتهم، وبالأخص مساعي كل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، بمساهمتهم الإيجابية المتمثلة في تزويد اللجنة الثلاثية بنسخ لخرائط ومواد أرشيفية تعود إلى الفترة من ١٩٩٠-

١٩٩١. ونأمل هنا في ترجمة المساهمات إلى نتائج إيجابية، وقد تلمسنا بوادرها في العثور على رفات عدد من المفقودين الكويتيين يجري العمل على تحليلها لتحديد هويتهم. وتقدر دولة الكويت كذلك التعاون البناء الذي تبديه الحكومة العراقية في إطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجديرة بالثناء لما اضطلعت به من دور رائد في سعيها للكشف عن مصير بقية المفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة على مدى السنوات الماضية، إذ أثمر هذا التعاون في التعرف على مصير ٢٣٦ مفقودا من أصل ٦٠٥. ونأمل أن يتواصل ويستمر هذا التعاون ويتم تكثيفه في المرحلة القادمة لتحقيق تقدم جوهري وملموس بتنفيذ خطط وبرامج العمل التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية.

وفيما يتعلق بالممتلكات الكويتية، لا يفوتني أن أثني على جهود السلطات العراقية وجهود كل من ساهم في تسهيل عملية إعادة الممتلكات الكويتية التي تمت مؤخرا، وهي عبارة عن ٢٠٠ ٠٠٠ كتاب، وقد ذكرت ذلك السيدة جينين هينيس – بلاسخارت في إحاطتها، والتي تأتي كخطوة إيجابية في إطار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بضرورة إعادة العراق الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء الاحتلال. ونأمل في أن يستكمل العراق جهوده بإعادة جميع الممتلكات، وخاصة المحفوظات الوطنية. فما تمت إعادته يعتبر قليلا مقارنة بالمفقود. كما أن المحفوظات الوطنية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره (S/2019/865) المعروض أمامنا، لم يُعثر عليها بعد منذ عام ١٩٩١. وهي ذات قيمة وأهمية تاريخية بالنسبة لدولة الكويت، وهناك العديد من القوائم التي تم تقديمها في فترات سابقة ولم يتم استرجاعها، وأهمها الأرشيف الوطني للديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية التي نُهبت أثناء الغزو العراقي للكويت، حيث أن هذه الوثائق لا يمكن تعويضها بثمن ويعود بعضها إلى القرن التاسع عشر.

وختاما، في الوقت الذي نعبر فيه عن إشادتنا بالتعهد والالتزام الذي يظهره العراق في الوفاء بكافة التزاماته الدولية المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تجاه دولة الكويت، فإننا نعبر كذلك عن رغبتنا الصادقة في إنهاء ما تبقى من تلك الالتزامات. فدولة الكويت تُعتبر من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمساندة للأشقاء في العراق ليتسنى له تخطي العقبات التي تعتري طريق استتباب أمنه واستقراره ولتمكينه من تنفيذ تلك الالتزامات التي ما زالت متبقية منذ تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١. ونحن على ثقة بأن تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية المتبقية تحت مظلة الأمم المتحدة سيوسع أفق العلاقة المتينة والمبنية على أساس احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إن المملكة المتحدة تدعمكم دعما كاملا. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام والمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسيادة رئيس أساقفة أربيل على إحاطاتهم.

سمعنا اليوم بوضوح شديد عن مدى جسامة التحديات التي تواجه العراق. وتدعم المملكة المتحدة حق الشعب العراقي في الاحتجاج السلمي على النحو المنصوص عليه في دستور البلد، وكما أوضح وزير خارجية بريطانيا، دومينيك راب، فإننا نشعر بحزن عميق وصدمة إزاء الخسائر في الأرواح منذ أن بدأت الاحتجاجات في بداية تشرين الأول/أكتوبر. وندعو القوى الأمنية إلى الرد بشكل متناسب، ويساورنا قلق عميق إزاء استخدام الذخيرة الحية والاستخدام المميت للغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية. وندعو حكومة العراق إلى ضمان إجراء تحقيقات ذات مصداقية في أعمال العنف وإلى محاسبة المسؤولين

عنها. وكذلك يساورنا القلق إزاء الهجمات التي تعرضت لها القنصليتان الإيرانيتان في النجف وكربلاء. فالمباني الدبلوماسية لا ينبغي أن تكون هدفا لأعمال العنف.

ونرحب بالعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام لتيسير الحوار بين المحتجين والمسؤولين الحكوميين ومجلس النواب. وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٢٠، تدعو المملكة المتحدة إلى إجراء عملية إصلاح شفافة وشاملة للجميع، تستجيب للتحديات التي تواجه العراق والمطالب المشروعة للمتظاهرين. ونشجع حكومة العراق، بصفة خاصة، على العمل مع الأمم المتحدة على إجراء إصلاحات انتخابية ذات مصداقية، تكفل الإنصات إلى آراء الشعب العراقي ومساءلة ممثليه. لقد هزني ما قالته الممثلة الخاصة للأمين العام عن مستقبل أفضل. ونتفق معها على أن وقف خطاب الكراهية لا يعني وقف حرية التعبير.

ويثلج صدورنا كذلك التحسن المطرد في العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك تعاون الجانبين على المستوى الوزاري مؤخرا لمناقشة مشروع قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٢٠، غير أننا نشير إلى ما قالته الممثلة الخاصة بشأن تلك العلاقات. ونحث على الاستمرار في التعاون وإحراز تقدم في هذا المجال من أجل حل المسائل المعلقة، وفقا لدستور العراق.

إن من الواضح أن تنظيم داعش لا يزال يشكل خطرا يهدد سلام وأمن العراق. وتلتزم المملكة المتحدة، إلى جانب الأعضاء الآخرين في التحالف العالمي لمكافحة داعش، بدعم العراق في مواجهة ذلك التهديد. وكما ناقشنا قبل أسبوع (انظر S/PV.8675)، فإن ”فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“ يواصل إحراز تقدم. ونرحب، في ذلك الصدد، بالدعم اللوجستي الذي تمكنت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من توفيره. ويجب ألا ننسى من يتلقون المساعدة الإنسانية حتى الآن في عام ٢٠١٩، وعددهم ١,٤ مليون شخص. وينبغي أن يُعاملوا بسخاء واحترام. والتقارير الواردة عن الإعادة القسرية للفئات الضعيفة من المشردين داخليا تبعث على القلق العميق.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). ونأمل أن تسهم إعادة رفات بعض الكويتيين المفقودين في ٨ آب/أغسطس في شفاء غليل أسرهم متي تم تحديد هوياتهم بشكل كامل. ونشكر ممثل الكويت، في ذلك الصدد، على المعلومات الإضافية التي قدمها. فهذه مسألة في غاية الأهمية. واستمرار تواصل كبار المسؤولين من كلا الجانبين أمر أساسي بوصفه تذكيرا بمدى أهمية نظر الكويت والعراق على السواء في هذا الملف.

أعتقد أننا في المجلس متحدون في قلقنا إزاء عدد الوفيات والإصابات التي حدثت منذ بداية الاحتجاجات ونرغب في أن نرى تحقيقات ذات مصداقية لمحاسبة المسؤولين عن الاستخدام المفرط للقوة. وأعتقد أننا كذلك متحدون في الإعراب عن الأمل في أن يمضي العراق، بدعم من البعثة، قدما في إجراء إصلاحات كبيرة تعالج الشواغل الشعبية وتحقق الاستقرار والرخاء لشعبه.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن ونشكر المملكة المتحدة على رئاستها في الشهر الماضي. وكذلك نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، والمطران بشار متي وردة والمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، السيد ماردييني، على إحاطاتهم.

ما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى الحفاظ على سيادة واستقلال وسلامة أراضي العراق وضمان استقراره وأمنه الداخليين. ونتابع عن كثب الحالة في هذا البلد العربي. ونفهم أن الأسباب الكامنة وراء الاحتجاجات الحالية التي اجتاحته

تتخذ طابعا اجتماعيا واقتصاديا. ومن الواضح أنه لا يمكن التعامل مع الكم الهائل من المشاكل التي ظلت تتراكم على مر السنين بين عشية وضحاها. ولذا، من المهم للمجتمع الدولي أن يدعم بغداد في وضع تدابير شاملة لإعادة تأهيل اقتصادها وتحسين الحالة في الساحة الاجتماعية.

ونأمل أن تتمكن الفصائل البرلمانية الرئيسية من اختيار مرشح جديد يحظى بتوافق الآراء لمنصب رئيس الوزراء ضمن الجداول الزمنية التي حددها الدستور العراقي ومنع ظهور فراغ في السلطة في البلد يمكن أن يفاقم بشكل خطير أزمته السياسية المحلية. وسيسهم ذلك في التغلب على الخلافات الداخلية واستعادة الاستقرار في العراق، الذي يكتسي أهميه رئيسية بالنسبة للشرق الأوسط قاطبة. وفي سياق الحوار الوطني، من المهم مواصلة الحوار في الجهود الرامية إلى استعاده التفاهم المتبادل بين بغداد وأربيل. ونحن واثقون من أن تحسين العلاقات بينهما سيساعد العراق علي تحسين أمنه.

ونشعر بالانزعاج لأن التهديد الإرهابي في العراق لا يزال شديدا. وقد تفاقمت الحالة لأن عددا كبيرا من الإرهابيين غادروا سورية في أعقاب الهزيمة العسكرية التي تعرض لها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هناك. ونعتقد أن السبيل الوحيد للتصدي بفعالية لهذا التحدي هو تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على أكمل وجه ممكن. ومن الضروري أيضا ضمان احترام جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحه الإرهاب في العراق لسيادة الدولة العراقية وتنسيق إجراءاتهم مع بغداد.

وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به سيادة رئيس الأساقفة، نود أن نشدد على أهمية الحفاظ على التنوع العرقي والديني الذي اتسمت به المنطقة على مدى آلاف سنين في العراق وفي الشرق الأوسط برمته. غير أن ذلك التوازن الذي حققته شعوب المنطقة بشق الأنفس قد تقوض بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية شبه الإسلامية. ونتيجة لذلك، اضطر لاختيار المنفى المسيحيون وغيرهم من أفراد الأقليات الدينية الذين كانوا إلى حد كبير عاملا من عوامل الاستقرار. ويجب اتخاذ تدابير فورية لوقف النزوح الجماعي للمسيحيين وغيرهم من أفراد الأقليات من بلدان الشرق الأوسط والحفاظ على التوازن الفريد في تعايشهم. وفي ذلك الصدد، نشعر بأننا مضطرون لتذكير المجلس بالمأساة التي وقعت مؤخرا في القامشلي بسورية، والتي قتل فيها إرهابيو داعش هوسيب بيدويان، وهو قس كاثوليكي أرمني، ووالده. وقد أدان كيريل، بطريرك موسكو وجميع الروس، هذه الجريمة وأعرب عن تعازيه. كما نواصل التركيز علي تحديد مصير اثنين من السكان المسيحيين في المنطقة الحضيرة في حلب، يوحنا إبراهيم وبولس.

ونشعر بالقلق إزاء التأثير السلبي المحتمل الذي يمكن أن يحدثه التحريض المصطنع للأحداث في جوار إيران على الحالة السياسية الداخلية في العراق. فمحاولات جر العراق إلى مواجهة إقليمية تؤدي إلى زعزعة استقرار بيئته الداخلية. ومن حق العراق بناء وتطوير علاقات طبيعية مع جيرانه، وليس لأحد الحق في أن يقوض تلك العلاقات. ونشدد مره أخرى علي أهمية إطلاق آليات للحوار في المنطقة بدلا من فرض الجزاءات وتوجيه التهديدات. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن للامين العام ولاية لوضع تدابير للأمن وبناء الثقة في المنطقة، عملا بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧). ونحن على استعداد للتعاون على هذا الأساس مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين في إطار المفهوم الذي اقترحناه بشأن الأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي.

وفي الختام، نود أن نشير إلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونعتقد أن جهودها ينبغي أن تيسر عمليات المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. ومن جانبنا، ومن خلال اتصالاتنا مع جميع القوي السياسية العراقية، فإننا نحثها على توحيد جهودها من أجل تسوية جميع المسائل المتعلقة بجدول الأعمال المحلي للعراق

من خلال الحوار الوطني والتوصل إلى اتفاقات مقبولة من الطرفين تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الجماعات العرقية والدينية في هذه الجمهورية العربية.

السيد بوبوليسيو باردواليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وأحيي الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة على إسهاماتها الهامة في أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، ووفد الولايات المتحدة علي توليكما رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأود أن أعرب لكما أن كامل دعم بيرو. كما أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت؛ والسيد روبرت ماردييني؛ والمطران بشار متي وردة، رئيس أساقفة أربيل، على إحاطاتهم المستنيرة.

تلاحظ بيرو بقلق عدم الاستقرار الاجتماعي والاحتجاجات في العراق وعدم النجاح في السيطرة عليها أو إعادة توجيهها صوب الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي اللازم وتخفيف حدة التوترات. ونشجب، على النقيض من ذلك، إنكار حق الشعب في التعبير السلمي عن نفسه والتصدي له من خلال الاستخدام المفرط للقوة ومن خلال الهجمات على عدة مدن استخدمت فيها القوه المميتة، مما أدى إلى عدد من الوفيات والإصابات وتعزيز حلقة مفرغة من العنف وعدم الثقة.

وتتفق بيرو مع السلطات العراقية على أنه من الضروري الاستجابة على وجه الاستعجال للمطالب المشروعة المتعلقة بالتصدي للفساد وتعزيز العمالة وضمان تقديم خدمات أفضل للشعب. غير أننا نعتقد أن هذه المساعي يجب أن يقترن باتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان الاعتدال واحترام حقوق الإنسان فضلا عن تقديم المسؤولين إلى العدالة، مما سيسهم في تعزيز الوحدة والاستقرار والمصالحة في البلد. وهذه التدابير يجب أن تقترن أيضا بعملية إصلاح هيكلي عميقة، بما في ذلك في مجال الأمن، حتى يتسنى إجراء انتخابات المقاطعات في عام ٢٠٢٠ بصورة سلمية وبطريقة شفافة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الثابت.

وفي هذا السياق، نري من الإيجابي أن الحكومة خصصت في الأسابيع الأخيرة موارد واتخذت تدابير طارئة بغية حماية أضعف فئات السكان وتعزيز المساهمات الإيجابية للشباب العراقي من أجل الحيلولة دون تجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة، التي قد تعتبرهم كأداة لتقييم فعالية رسائل الكراهية والتدمير لديها.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/903)، يجب ألا نستهين بالتهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم داعش وتأثيره في الساحات الجديدة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الجماعات المسلحة الأخرى، التي لا تزال تشكل تهديدا كامنا للأمن الوطني والإقليمي. ونود أيضا أن نشدد على الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتهيئة بيئة سلمية وتعاونية، وأن نشير أيضا إلى الجهود المبذولة داخل البلد، لا سيما التقارب مع سلطات أربيل كشرط أساسي لتحقيق السلام الدائم.

كما نشيد بقيام المرأة بدور متزايد الأهمية في الحياة السياسية في البلد، بتعيين السيدة سهي علي بيك وزيرة للتعليم. وكما أشرنا بالفعل، فإن مشاركة المرأة، فضلا عن مشاركة الشباب والأقليات، لا يمكن إلا أن تكون من الأنباء السارة عندما يتعلق الأمر بتعزيز الديمقراطية العراقية.

ولا يفوتنا في الختام التأكيد على ضرورة إيجاد حل في الوقت المناسب لحاله المشردين داخليا واللاجئين ولحالة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ عراقي يُزعم أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، علي أساس عودتهم المنظمة والطوعية والآمنة والكريمة.

وأختتم بياني بالإشادة بالعمل الذي تقوم به بعثه الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا السياق، وكذلك بالممثلة الخاصة، السيدة جينين هينيس بلاسخارت، وفريقها

علي جهودهما الدؤوبة وتفانيهما في تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك في سياق الاحتياجات الإنسانية الملحة في حالة تتسم بدرجة عالية من التقلب والتعقيد.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نتمنى كل النجاح للولايات المتحدة في اضطلاعها بولايتها بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نهنئ المملكة المتحدة على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على عروضهم وعلى جهودهم الجديرة بالثناء من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة والسلام في العراق.

ونود أولا أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة المتقلبة وتصاعد العنف في جنوب ووسط العراق منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى إزهاق المئات من الأرواح وجرح آلاف الأشخاص. ونأسف لأن هذه الحالة نشأت بعد انقضاء عام واحد فقط على تنصيب الحكومة الحالية.

بعد سنوات من النزاع والمكافحة القوية للإرهاب، فإن الشعب العراقي يتوق لأن يعيش حياة عادية في مجتمع شامل للجميع يعمل بكامل طاقته، حيث تتوفر للشباب فرص العمل وفرص تحقيق التنمية المستدامة، وحيث لا يسود الإفلات من العقاب والفساد. وبناء على ذلك، نؤيد حقه المشروع في الاحتجاج السلمي، ولكننا ندين استخدام العنف من جانب بعض المتظاهرين، وكذلك تدمير الممتلكات العامة والخاصة. وبالمثل، فإننا ندعو السلطات إلى احترام الحق في حرية التعبير والاحتجاج والإحجام عن استخدام القوة والأسلحة الفتاكة ضد المتظاهرين. إننا ندين بشدة أعمال العنف التي حدثت والاستخدام المفرط للقوة والقتل المتعمد للمتظاهرين الذين لم يشكلوا خطرا على حياة الآخرين. وندعو أيضا إلى ضمان سلامة وحماية الصحفيين، وإلى احترام حقوقهم في أداء الواجبات المنوطة بهم، وإلى السماح لمختلف وسائل الإعلام المسؤولة عن إعلام الأمة وبقية العالم بالتطورات، بالقيام بعملها.

ونرحب بحقيقة أنه قبل إعلان استقالة رئيس الوزراء المهدي، اتخذت خطوات للاستجابة لمطالب المحتجين، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وفرص الإسكان وإنشاء هيئة تحقيق عليا لتحديد مرتكبي العنف خلال المظاهرات وتقديمهم للعدالة، وهو ما نعتبره خطوة أولى نحو المساءلة. وعلاوة على ذلك، نؤيد اقتراح الحكومة إجراء إصلاحات هيكلية تشمل، ضمن جملة أمور، تدابير اقتصادية وتشريعية، وتعيين وزراء جدد، بما في ذلك المزيد من النساء والشباب، وإنشاء محكمة مركزية لمكافحة الفساد. ويحدونا الأمل في أن يكون تعيين أول امرأة في مجلس الوزراء كوزيرة للتعليم خطوة أولى نحو إدماج المزيد من النساء في عملية صنع القرار والمناصب القيادية في البلد.

وفيما يتعلق بالمسائل المعلقة مع الكويت، نشيد بالجهود التي بذلها أعضاء الآلية الثلاثية الأطراف للمضي قدما فيما يتعلق بالبحث عن الأسرى والمفقودين اللذين أبلغت عنهم الكويت وإعادة الرفات البشرية والأصول والمحفوظات الوطنية. ويحدونا الأمل في أن يواصل الطرفان تعزيز تعاونهما حتى يتم حل الموضوع وتزويد أسر المفقودين بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن مصير أحبائهم.

وختاماً، نكرر تأكيدنا على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامته. إن الأداة الرئيسية لتسوية الحالة الراهنة هي الحوار بين الحكومة والجهات الفاعلة السياسية الأخرى وجميع قطاعات المجتمع العراقي، وهي عملية نعتقد أنه ينبغي أن تدعمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

السيد نتسوان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأتعهد بدعم وفدي خلال فترة

رئاستها. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر المملكة المتحدة على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، والمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، السيد روبرت ماردييني، ورئيس أساقفة أربيل، المطران بشار وردة، على إحاطاتهم.

وأود أن أتناول النقطتين التاليتين في بياني هذا الصباح، وهما الأوضاع السياسية والأمنية.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، تؤيد جنوب أفريقيا ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إذ تشجع البعثة تعزيز حكومة العراق والعمليات الانتخابية اللاحقة. ونرحب بتعيين العراق لأول وزيرة، السيدة سها العلي بك، كخطوة إيجابية نحو إدماج المزيد من النساء في الحكومة وفي الهياكل العليا لصنع القرار. وعلاوة على ذلك، نشيد بالتقدم الإيجابي المحرز في التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن تقسيم عائدات النفط.

ونلاحظ مع القلق الاحتجاجات العامة الواسعة النطاق في الأشهر الماضية التي انتشرت وتصاعدت في أنحاء بغداد. ويحدونا الأمل في أن تتمكن حكومة العراق من اتخاذ إجراءات ملموسة لتلبية شواغل المواطنين، وبدء التحقيق في أعمال العنف والخسائر في الأرواح الناجمة عن الاحتجاجات وكفالة المساءلة عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وترحب جنوب أفريقيا بالإصلاحات المقترحة من جانب الحكومة لتحسين هياكل الحكم وتفعيل آلية تقديم الخدمات. وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا التوجه لتشكيل حكومة شاملة للجميع تجمع بين كل الفئات المتنوعة للمجتمع العراقي في هياكل الحكم.

ونعتقد أن المصالحة والوحدة الوطنية في العراق أمر حيوي لتجنب ظهور تحديات في المستقبل نتيجة حدوث تصدعات في سياسات وإجراءات الحكومة. وتشجع جنوب أفريقيا على زيادة التعاون بين حكومة العراق وإقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي من أجل تعزيز وصون السلام السائد في جميع أنحاء العراق. ونشجع أيضا العراق على مواصلة العمل مع جيرانه، بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، وتنويع الشراكات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها القيادة العراقية لتعزيز اتباع سياسة إقليمية متوازنة، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (A/2019/903).

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نعتقد أن السلام والأمن أساسيان للعراق لتطوير بنيته التحتية وتنمية اقتصاده وتوفير الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا التوطيد التام لسيطرة الجيش العراقي على أراضيه وجهود الحكومة الرامية إلى القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. كما ينبغي إيلاء مسألة عودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية أولوية لضمان أن عودتهم آمنة وكريمة وطوعية. كما تود جنوب أفريقيا أن تقترح إشراك لجنة بناء السلام لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الشمول، ولا سيما في بناء المؤسسات والتنمية في مرحلة ما بعد التعمير في العراق.

وفي الختام، تشجعنا الجهود المشتركة المستمرة لحكومتي الكويت والعراق الرامية إلى العثور على المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة. وتثلج صدورنا أيضا التطورات الإيجابية الأخرى، بما في ذلك تسليم العراق لكتب تخص المكتبة الوطنية الكويتية وجامعة الكويت إلى حكومة الكويت. ونأمل أن يتمكن البلدان من العمل معا جنبا إلى جنب مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل أية مسائل معلقة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعم وفد بلدي الكامل. كما أود أن أشكر السفيرة كارين بيرس، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، وفريقها على العمل الممتاز خلال رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس – بلاسخارت والسيد روبرت ماردييني ورئيس الأساقفة بشار متي على إحاطاتهم الهامة. وتود إندونيسيا أن تشدد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بالاضطرابات السياسية التي وقعت مؤخرا في العراق، نحن ندعم تماما رحلة العراق نحو تحقيق الديمقراطية والازدهار لشعبه ونشعر بقلق عميق جراء المظاهرات التي تحولت إلى أعمال عنف. إن الطريق إلى الديمقراطية ليس سهلا أبدا، ولكن التجمع السلمي والمظاهرات والاحتجاجات السلمية أمور أساسية لها. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحلّ مطالب الناس عن طريق الحوار السلمي الشامل للجميع. ونؤيد حقّ الناس في التجمّع السلمي، تمشياً مع دستور العراق، وأدعو الحكومة، ولا سيما قوات الأمن، إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية. كما نحثّ الحكومة على متابعة التدابير التي تتخذها للوفاء بالمطالب العامة وللتحقيق في أعمال العنف التي تسببت بالوفيات والإصابات في المظاهرات.

ثانياً، فيما يتعلق بالإنعاش بعد انتهاء النزاع وبالمصالحة الوطنية، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة ووحدة أراضي العراق. وفي هذا الصدد، نشدّد على أن عناصر من قبيل مكافحة الفساد وتعزيز البيئة المواتية للاستثمار واحترام سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني وتهيئة بيئة تمكّن النساء والشباب من المشاركة في بناء الأمة أمور حاسمة للإنعاش بعد انتهاء النزاع وللمصالحة. إن حماية حقوق الأقليات، بغض النظر عن دينهم أو أصلهم العرقي أو خلفيتهم الثقافية، يكتسي نفس القدر من الأهمية. ونودّ أيضاً أن نشجّع على إدماج المزيد من النساء في المناصب العليا لصنع القرار في العراق، ونرحّب في هذا الصدد بتعيين السيدة سهى علي بك وزيرة للتعليم، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي. ونشيد أيضاً بالجهود التي تبذلها الحكومة لإقامة علاقات أقوى مع البلدان المجاورة لها، بما أن توحيد الجهود أمر ذو أهمية حاسمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

ثالثاً، فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم، وكذلك عودة الممتلكات الكويتية، تشجعنا كثيراً الجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومتا العراق والكويت واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية. وإجمالاً، فإن تلك الجهود قد أسفرت عن إحراز تقدم كبير. ويسرّنا أن نعلم أن الممثل الخاص للأمين العام قال إن حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ كتاب تعود لحكومة الكويت قد سُلّمت من جانب وزارة الخارجية العراقية. ونود أيضاً أن نكرر ما قاله الأمين العام، الذي يشجّع تقريره (S/2019/865) الحكومة العراقية على البناء على هذه الجهود الناجحة وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز المزيد من التقدم. وستواصل إندونيسيا رصد التقدم المحرز بشأن هذا الملف، لا سيما فيما يتعلق بالمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم. وتقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة أسرهم على الوصول إلى نهاية.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس – بلاسخارت وفريقها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على دعمهم الدؤوب لجهود الشعب العراقي والحكومة لتحقيق الاستقرار والازدهار في البلد.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن تؤكد لها دعمنا. كما نهنئ المملكة المتحدة على رئاستها

الناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر ونقدر كل العمل المنجز من جانبها. ونشكر الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت والسيد روبرت ماردييني، المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطتيهما. كما استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به رئيس أساقفة أربيل بشار متي وردة.

لقد لفتت الحالة الراهنة في العراق الاهتمام الدولي. فالحفاظ على الاستقرار واستعادة النظام هناك على رأس الأولويات. وقد اتخذت الحكومة العراقية عدداً من التدابير الرامية إلى الاستجابة لمطالب الشعب العراقي، مع تحقيق نتائج إيجابية. ونعتقد أن لدى العراق القدرة والحكمة لإيجاد حلٍّ مناسب للأزمة الحالية لتهدئة الوضع في أقرب وقت ممكن. وخلال الزيارة التي قام بها إلى البلد في حزيران/يونيه، أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه الثابت لجهود العراق الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وينبغي أن يواصل المجلس إظهار دعمه للعراق بروح من الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة، بهدف تحقيق الفائدة لجميع الأطراف المعنية والتوصل إلى نتائج تعود بالنفع على الجميع. ما فتئ العراق يطوّر العلاقات الودية مع البلدان المجاورة ويعمل على الحد من التوترات الإقليمية، وتقدّر الصين تلك الجهود. وفي الوقت نفسه، لا يزال العراق في مرحلة حاسمة من توطيد نتائج جهوده في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار والنهوض بإعادة الإعمار على الصعيد الوطني. ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم احتراماً تاماً سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية وأن تواصل دعم جهوده.

أولاً، ينبغي لنا أن ندعم بقوة الحوار السياسي الشامل وعملية المصالحة الوطنية في العراق. وما فتئ العراق يعمل جاهداً في السنوات الأخيرة، وبدعم من المجتمع الدولي، لضمان الأمن والاستقرار الوطنيين، وإنشاء حكومة إقليم كردستان، وتعزيز الاتصال والحوار والتعزيز المطرد للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وفي ظل الظروف الراهنة، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود العراق الرامية إلى تحقيق المصالحة الشاملة والتعايش المتناغم ودعم جميع الأطراف في العراق التي تنخرط في حوار سلمي وهادف، مع مراعاة المصالحة والاحتياجات الأساسية للعراقيين. وترحّب الصين بتحسّن العلاقات بين الحكومة المركزية للعراق وحكومة إقليم كردستان، وتتطلع إلى رؤيتهما تتوصلان إلى اتفاق بشأن توزيع إيرادات النفط والترتيبات الأمنية في أقرب وقت ممكن. ونرحّب بالدور البنّاء الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا الصدد.

ثانياً، ينبغي أن نواصل دعم العراق في ترسيخ نتائج جهوده في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الأمن الوطني. وما برح العراق يقدّم تضحيات جمّة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، الذي لا يزال يهدد أمنه واستقراره. وأخذاً في الحسبان حالة العراق الوطنية والتقدّم المحرَز في إعادة الإعمار على الصعيد الوطني، ينبغي بذل جهود مطّردة من أجل حل مسألة المشردين داخلياً في العراق وتزويدهم بالدعم القوي في التصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراماً كاملاً سيادة العراق وولايته القضائية وأن يدعمه في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقاً لقوانينه المحلية ذات الصلة. وينبغي أن يعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالتشاور الوثيق مع الحكومة وأن يضطلع بعمله وفقاً لولايته.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نشجّع بنشاط الانتعاش الاقتصادي في العراق وأن نعجّل بإعادة إعماره. لقد تبنّت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً من أجل العمل بنشاط على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، والتشجيع على عمالة الشباب – وهي أمثلة على بعض الأهداف العديدة التي وضعتها

استجابة لطلبات الجمهور فيما يتعلق بالتنمية وسبل معيشة الناس – وتستحق هذه الجهود الاعتراف الدولي بها. وينبغي للبعثة، بما يتفق تماماً مع ولايتها، تقديم الدعم للحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتنمية واحترام قيادة العراق في إدارة شؤونه الداخلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته على نحو فعال، وأن يواصل تقديم الدعم والمعونة للعراق ومساعدته في إيجاد مسار إنمائي يلائم ظروفه الوطنية.

تؤيد الصين بقوة العراق في جهوده الرامية إلى حماية السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، فضلاً عن مساعيه الوطنية لمعالجة شؤونه وتحدياته الداخلية، وتُعارض أي تدخلٍ خارجي في شؤونه الداخلية. وإن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي دعماً لجهود العراق الرامية إلى صون السلام والاستقرار ومكافحة الإرهاب. وسنواصل مشاركتنا النشطة في إعادة بناء البنية التحتية للطاقة في العراق والقطاعات الأخرى، وسنساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق بأفضل ما لدينا من قدرات من أجل إعانته على تحقيق الاستقرار والتنمية.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم دعمنا. وأود أيضاً أن أهنئ بحرارة السفيرة كارين بيرس على الرئاسة الممتازة للمملكة المتحدة للمجلس الشهر الماضي. وأشكر السيدة جينين هينيس – بلاسخارت والسيد روبرت ماردیني والمطران وردة على إحاطاتهم المفيدة جداً.

إن العراق، وهو بلد عانى كثيراً، يمرّ بفترة بالغة الأهمية لمستقبله الديمقراطي. فمنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، ما برح أبناء الشعب العراقي يتقدّم بمطالب مشروعة – مطالب بالحياة الكريمة والحرية، كما أشارت السيدة هينيس – بلاسخارت للتو – في سياق المظاهرات التي ظلت سلمية أساساً. وعمليات القمع المنهجي للمتظاهرين والاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة ضدهم، الأمر الذي أدى إلى وفاة أكثر من ٤٠٠ عراقي، أمر غير مقبول. وتدينه فرنسا بشدة. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وعن دعمنا للمصابين. ويجب الكشف عن ظروف هذا القمع بشكل كامل، ويجب تقديم المسؤولين إلى العدالة. وندعو السلطات العراقية إلى كفالة حرية التعبير والتجمع والتظاهر، على النحو المنصوص عليه في دستور البلد. ويجب وقف التهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الصحي، وتخويف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والاعتقال التعسفي للمتظاهرين. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن استخدام العنف.

وبالنظر إلى هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل منذ الانتصار العسكري على تنظيم داعش، فإن التقاعس عن اتخاذ إجراء ليس خيارا. وبدون استجابة سريعة وموثوقة، يمكن لتزايد العنف وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية أن يؤدي إلى إغراق العراق في الفوضى. ويمكن أن يكون لنقطة التحول هذه تبعات ليس على العراق فحسب، بل وعلى استقرار الشرق الأوسط والأمن الدولي. لا يمكن لتنظيم داعش إلا أن يستفيد من زعزعة استقرار العراق. ونحن ندرك نطاق التحديات التي تواجه البلد، والمتمثلة في: خطر عودة داعش من جديد؛ وعواقب الحرب في سورية، التي ازدادت تفاقما جراء العدوان التركي في الشمال الشرقي من البلد؛ والحالة المقلقة للاجئين والمشردين؛ وضعف النسيج الاجتماعي جراء سنوات النزاع؛ والحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد.

لقد أحرز تقدم حقيقي في السنوات الأخيرة. ولا بد من الحفاظ عليه، ولا سيما فيما يتعلق بالخطوات الكبيرة التي قطعت في مكافحة داعش. وقد أشرنا إلى هذه النقطة في اجتماع التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش الذي عقد بمبادرة فرنسا في واشنطن العاصمة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويعلم العراقيون أنهم لا يقفون وحدهم ضد تنظيم داعش، وأنه يمكنهم التعويل على دعم المجتمع الدولي.

ومع ذلك، من المهم في الوقت نفسه تقديم استجابة موثوقة للتطلعات التي أعرب عنها العراقيون في الأسابيع الأخيرة. وهذا يتوقف على إجراء حوار ديمقراطي وحقيقي، الذي يعد، على نحو ما ذكر المطران وردة، السبيل الوحيد لصون استقرار العراق على المدى الطويل. ويجب أن يسرع العراق في تشكيل حكومة قادرة على اتخاذ التدابير العاجلة الضرورية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء هذا الحوار. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى إصلاح القانون الانتخابي، وإعادة الإدماج الفعلي للجماعات شبه العسكرية تحت سلطة رئيس الوزراء، واعتماد تدابير قوية لمكافحة الفساد.

وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس – بلاسخارت في هذا الصدد. وأود أن أشيد هنا بالتزامها الراسخ بالتغلب على الأزمة بطريقة منسقة. وقد اجتمع وزير الشؤون الأوروبية والخارجية جان – إيف لودريان معها بالأمس، وأعرب عن دعمه لها.

كما ندعم العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولا سيما جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، وتحقيق الاستقرار، ولا سيما في الأراضي المتنازع عليها، وتعزيز العملية السياسية. كما تكتسي الجهود التي تبذلها البعثة بهدف دعم الحوار بين بغداد وأربيل والتزامها بالإسهام في تسوية مسألة المفقودين في حرب الخليج أهمية بالغة. ونشير إلى أهمية العمل الذي يجري الاضطلاع به بالتشاور مع جميع قطاعات المجتمع المدني، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. وسيكون عمل البعثة أساسيا في مساعدة العراق على اعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة.

وعلى الطريق المؤدي إلى الحوار الديمقراطي والإصلاح الضروري لتجنب العثرتين المتلازمتين المتمثلتين في النزعة المجتمعية والفساد، يجب أن يكون العراق قادرا على التعويل على الدعم القوي من المجتمع الدولي، ويجب على المجلس أن يظل محتشدا إلى جانب العراق في السنوات المقبلة. وستظل فرنسا، من جانبها، شريكا ثابتا لدعم متطلبات العراق. وقد قام وزير الشؤون الأوروبية والخارجية لودريان بزيارة العراق في تشرين الأول/أكتوبر للتذكير بأهمية الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا، والإعراب عن دعم فرنسا في مكافحة داعش وما بعدها. ونعتزم أن نظل شركاء في تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار البلد، ودعم العراقيين في هذه الفترة الحاسمة بالنسبة لمستقبل البلد.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. كما أود أن أشكر الوفد البريطاني على الكفاءة التي ترأس بها المجلس في الشهر الماضي.

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر للسيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها في هذا الصباح وعلى العمل الممتاز الذي اضطلعت به في الأسبوع الماضي. والشكر موصول للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومطران أربيل.

يواجه العراق حاليا تحديات فريدة. وقد شرع البلد، الخارج من النزاع، في الطريق الطويل نحو المصالحة وإعادة الإعمار. بيد أن المؤسسات العاملة على تحقيق هذا الهدف هشة. والعملية تستغرق بعض الوقت. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطات أن تقدم استجابة، في الأجل القصير وفي سياق صعب، لتطلعات شعبها، وهي تطلعات نحو حياة أفضل وفرص أفضل للجميع.

وتعد حرية التعبير والتجمع السلمي من الحقوق الأساسية التي يجب احترامها. وهما من الأمور الضرورية للنهوض بالديمقراطية. وتشعر بلجيكا ببالغ القلق إزاء أن بعض المظاهرات نتج عنها أعمال عنف، بما في ذلك استخدام قوات الأمن للذخيرة الحية، الأمر الذي أسفر عن سقوط العديد من القتلى

والجرحى. ومما يثير القلق أيضا ما أفادت به التقارير من وجود عناصر يمكن أن تخرج المظاهرات السلمية عن مسارها. وهذه التطورات تضع العراق على مسار خطير. فكيف يمكننا التغلب على هذه الحالة؟

أولا، ندعو جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما قوات الأمن، إلى اتباع تعليمات الرئيس بالتحلي بأقصى درجات ضبط النفس في جميع الأوقات. ثانيا، يجب التحقيق في كل الانتهاكات، ولا بد من محاسبة مرتكبيها. ثالثا، ينبغي لجميع الأطراف المشاركة في حوار بناء. رابعا، نشجع السلطات على التعجيل ببذل جهودها من أجل تلبية مطالب المتظاهرين، وهي مكافحة الفساد، وبدء الانتعاش الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وتحقيق تحسينات ملموسة في حياة الناس. كما كان الإصلاح الانتخابي مطلبا أساسيا للعديد من المتظاهرين السلميين، ونحن نشجع السلطات العراقية على تطبيق الحلول التشريعية التي تستجيب لنداءات الجماهير بإجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة. وأخيرا، نؤيد الدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الأسابيع الأخيرة. ومن أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل في البلد، نشجع على مواصلة الجهود المبذولة في المجالات التالية.

أولا، على نحو ما ذكر المطران وردة، تكتسي المصالحة أهمية بالغة. والنظر إلى الماضي المؤلم والاعتراف به وفهمه، ولا سيما تجاوزه معا، هو أفضل سبيل لضمان ألا يحدث ذلك مرة أخرى. ويجب أن تستمر هذه المصالحة مع السماح للأسر بالعودة إلى مجتمعاتها المحلية. ولا يمكن الاستهانة بأهمية هذه المصالحة، ولا سيما لتجنب إيجاد حيز جديد يستغله تنظيم داعش.

ثانيا، اتخذت الحكومة بالفعل مبادرات جريئة وهامة بشأن إصلاح قطاع الأمن. ويجب أن نعمل على استمرارها. وعلاوة على ذلك، على الرغم من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية عسكريا، لا تزال الأسباب التي سمحت بظهوره قائمة. ويجب القيام بكل ما هو ممكن لتجنب عودته من جديد.

وأخيرا، نشجع العراق على مواصلة سياسته المتمثلة في التعاون البناء مع جيرانه. وينبغي للمبدأين الأساسيين المتمثلين في احترام السيادة والسلامة الإقليمية أن يوجها الإجراءات التي تتخذها جميع الجهات الفاعلة. ندعو إلى التزام مشترك من المنطقة والمجتمع الدولي بتحقيق هذه الغاية.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أتقدم بتهنئتي الحارة لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم على عقد هذه الجلسة العلنية الأولى في كانون الأول/ديسمبر، المكرسة للحالة في العراق، والتي تصادف بداية رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن. أود أيضا أن أعرب عن شكري للسفيرة كارين بيرس وفريقها بأكمله على حسن إدارتهما لعمل المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك على أهمية المسائل المدرجة في جدول الأعمال خلال رئاسة المملكة المتحدة.

أخيرا، أود أن أهنئ السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام؛ والمطران بشار متي وردة، رئيس أساقفة أربيل؛ والسيد روبرت ماردیني، المراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الممتازة. كما أهنئ السيد ماردیني على وظيفته الجديدة المهمة وأتمنى له كل النجاح.

تلاحظ كوت ديفوار ببالغ القلق أن العراق تعصف به منذ عدة أشهر أزمة سياسية تتسم بالصدامات العنيفة بين سلطات إنفاذ القانون والمتظاهرين السلميين. ولا تُظهر الأزمة أية بوادر انفراج، بالرغم من استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي التي أُعلن عنها مؤخرًا. إن الصدامات، التي أفضت إلى تدهور خطير في الوضع الأمني، قد أدت إلى مقتل عدة مئات من الأشخاص وسقوط أكثر من ألف جريح، بالإضافة إلى أضرار مادية واسعة النطاق. يأسف بلدي على دوامة العنف هذه،

والتي تقوض بشكل خطير المكاسب الديمقراطية والسياسية للعراق وتترك البلد عرضة لخطر كبير من عدم الاستقرار. ولهذا السبب يجب أن نطالب بالتنفيذ الصارم لمبدأ المساءلة من خلال تحديد مرتكبي الأعمال الإجرامية. ومن المهم بنفس القدر احترام وحدة البلد واستقلاله وسيادته احتراماً كاملاً، وكذلك مبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ونظرا لخطورة الحالة وتأييدا لدعوة الأمين العام، يحث بلدي السلطات العراقية على الامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة ويدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. من الأهمية بمكان أن تعمل الأطراف العراقية جنبًا إلى جنب وبدعم من المجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري للعنف، وذلك بهدف حل خلافاتها بالوسائل السلمية وتلبية مجمل طموحات الشعب. وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلادي التوصيات الصادرة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب المشاورات التي أُجريت بين الممثلة الخاصة للأمين العام والسلطات العراقية والمتظاهرين، والتي تدعو إلى اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لوضع حد للأزمة. لذلك تدعو كوت ديفوار حكومة العراق إلى إجراء الإصلاحات اللازمة والتدابير العاجلة لتجنب خطر اندلاع التوترات في جميع أنحاء البلاد، والتي، دعونا نتذكر، ما زالت تواجه تحديات تتعلق بوجود جماعة داعش الإرهابية على أراضيها.

لقد شهدت التطورات الأخيرة في المنطقة عمليات عسكرية على الحدود التركية السورية أسفرت عن فرار عدد من مقاتلي داعش من مراكز اعتقالهم، مما زاد المخاوف من تجدد أعمال الحركة الإرهابية في العراق. وفي هذا الصدد فإن جلستنا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام قد سلطت الضوء على التعاون البناء بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق التحقيق والحكومة العراقية في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/PV.8675). يشيد بلدي بالتقدم المحرز في هذا الصدد، ويشدد على الحاجة الملحة لدعم مبدأ المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، وذلك عملاً بأحكام القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لضمان حق الضحايا في العدالة في إطار محاكمة عادلة.

في ضوء التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها العراق، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يدعم المجتمع الدولي جهود إعادة الإعمار والتنمية في البلاد من أجل المساعدة في بناء السلام الذي يتضح أنه محفوف بالمخاطر، وكما هو الحال أيضا بالنسبة للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالوضع الإنساني المقلق الذي لا يزال قائما في بعض مناطق العراق، تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي أيضا على مواصلة جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ بمبلغ ٦١١,٧ مليون دولار.

فيما يتعلق بإقليم كردستان، تدعو كوت ديفوار إلى مواصلة التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. يجب الحفاظ على الحوار من أجل إيجاد حلول مرضية للقضايا العالقة، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الموارد النفطية وديون كردستان.

وعلى الصعيد الإقليمي، يرحب وفد بلدي بالتعاون المستمر بين حكومتي العراق والكويت من أجل التوصل إلى حل نهائي لمسألة الرعايا الكويتيين المفقودين، وكذلك للمسائل المتعلقة برد الممتلكات المستولى عليها.

في الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللممثلة الخاصة للأمين العام في التزامهما المستمر بالسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في العراق.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. يسعدنا جدًا أن نقدم لكم، سيدتي، دعمنا الكامل، وأتمنى لكم حظًا سعيدًا. وأود أيضا أن أهنئ السفيرة كارين بيرس على قيادتها القديرة وأن أشكر فريق المملكة المتحدة على التزامه.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت؛ ورئيس أساقفة أربيل، المطران بشار متي وردة؛ والمراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد روبرت ماردیني، على إحاطاتهم الشاملة.

تتابع بولندا بقلق بالغ التطورات الحالية في العراق، والتي مارس فيها الشعب حقه الأساسي في التعبير عن شواغله. نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الوفيات والإصابات خلال المظاهرات واستمرار استخدام الذخيرة ضد المحتجين، مما أدى إلى المزيد من الخسائر في الأرواح. إننا ندين بشدة جميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات المبلغ عنها والتي تشنها الكيانات المسلحة ضد المتظاهرين والتي تقوض التعبير عن مطالب مشروعة. ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونحث السلطات العراقية وقوات الأمن على حماية أرواح المتظاهرين، واحترام الحق في حرية التعبير والتجمع، وإجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها على وجه السرعة لكفالة المساءلة عن جميع أعمال عنف.

تذكرنا التطورات خلال الشهرين الماضيين على نحو صارخ بأن التطلعات المشروعة للمواطنين العراقيين في إدارة تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة، وتوفير فرص عمل أفضل وتقديم الخدمات العامة الأساسية لا تزال غير محققة. ولذلك نرى أنه من الأهمية بمكان تكثيف الجهود لمعالجة تلك الشواغل المشروعة من خلال حوار سلمي وشامل من شأنه أن يحقق فوائد ملموسة لجميع العراقيين. يجب إعطاء أولوية قصوى لإقامة الحكم الرشيد وتوفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان ومكافحة الفساد وتعزيز التنمية الاقتصادية. نحيط علما بالتدابير التي اتخذتها السلطات العراقية لتلبية مطالب المتظاهرين، بما في ذلك الجهود المبذولة لإيجاد حلول تشريعية تلبي الدعوات العامة لإجراء انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة، ونحث الطبقة السياسية في العراق على توحيد الصفوف لضمان التنفيذ السريع للإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. ونرحب أيضا بتعيين أول سيدة في الحكومة العراقية، السيدة سهى خليل، وزيرة للتعليم.

من العوامل الرئيسية في ضمان الاستقرار في العراق على المدى الطويل هو تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

ونشجع السلطات العراقية على مواصلة العمل من أجل معالجة هذه المسألة الهامة، بما في ذلك من خلال كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الحماية للفئات الضعيفة، بما فيها الأقليات الدينية والعرقية.

ويكتسي تعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية أهمية بالغة أيضا. ولا غنى عن إعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة واستعادة الإدارة الفعالة والأمن والخدمات العامة من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والكريمة والآمنة للمشردين داخليا، فضلا عن إعادة إدماجهم وتوطينهم محليا.

والعراق بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الهدوء والاستقرار من أجل التغلب على التحديات وتمهيد الطريق لتحقيق السلام والتنمية والازدهار المستدامين. وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها القيادة العراقية الرامية من أجل تعزيز سياسة إقليمية متوازنة والعمل البناء مع جميع جيرانها. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية، ونعرب عن تقديرنا للعمل الهائل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والممثلة الخاصة للأمين العام على وجه الخصوص، في مساعدة السلطات العراقية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أشكركم على عقد جلسة اليوم في ضوء النهار.

وأود أولا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس – بلاسخارت والسيد روبرت ماردیني والمطران بشار متي وردة على إحاطاتهم المتبصرة.

كما أكد متكلمون كثيرون قبلي، يقف العراق اليوم عند مفترق طرق، ومن المقلق للغاية أن نلاحظ أن الاحتجاجات التي بدأت بمظاهرات سلمية أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠٠ شخص وإصابة آلاف آخرين نتيجة للاشتباكات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن. وأود أن أكرر في هذا السياق ما قلناه مرات عديدة: يجب كفالة الحق في الاحتجاج السلمي على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن العنف.

وباعتبار ألمانيا أحد أصدقاء العراق، فإنها تشعر بحزن عميق لكونها تشهد فقدان الكثير من الأرواح. ونستنكر الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين. ويجب احترام مبدأي الضرورة والتناسب، كما يجب التحقيق بسرعة وشفافية في جميع الحالات التي أسفرت فيها أعمال قوات الأمن عن مقتل أو إصابة أحد. ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء التقارير التي تشير إلى عمليات اعتقال وقتل واختطاف غير قانونية، ونود أن نشدد على أن أية محاولات لتهديد الأشخاص أو منعهم من ممارسة حقهم الأساسي في التجمع السلمي وحرية التعبير لا تغتفر.

وينطبق الشيء نفسه على التقارير عن استهداف العاملين في المجال الطبي واختطافهم في سياق الاحتجاجات. وإذا كانت هذه الأعمال قد حدثت بالفعل، فإنها تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني والعديد من قرارات مجلس الأمن.

والبند الأخير في قائمة طويلة من الشواغل التي تساورنا ونعرب عنها بصفتنا صديقا للعراق هو أننا نلاحظ مع القلق تقارير عن دعوات إلى الإغلاق المؤقت للعديد من محطات التلفزيون والإذاعة. فهذا، علاوة على الهجمات المتكررة على الصحفيين من قبل مجهولين، يمثل تدهورا مقلقا لحرية الصحافة في العراق في سياق الاحتجاجات الجارية. ونرى أن الصحافة الحرة أساس أي مناقشة عامة مفتوحة وأي تبادل للآراء، وهي أيضا شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والتنمية الدائمين.

أما بالنسبة للأحداث الأخيرة، فأود أن أقول إننا نحترم قرار رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بتقديم استقالته كخطوة نحو التغلب على الأزمة الحالية. ومع تشكيل حكومة جديدة، من الأهمية بمكان إجراء إصلاحات رئيسية على وجه السرعة حتى تستعيد مؤسسات الدولة ثقة الجمهور وتتصدي لمناخ الغضب وخيبة الأمل. ويجب تشكيل هذه الحكومة الجديدة على وجه السرعة على أن تُتبع الإجراءات الدستورية. فعامل الوقت أساسي، كما سمعنا اليوم مرارا وتكرارا.

ويجب ألا ننسى مئات الآلاف من العراقيين الذين يتظاهرون سلميا والذين يواصلون تقديم مطالب جدية ومشروعة، هي إنهاء الفساد وتحفيز النمو الاقتصادي وإتاحة فرص العمل وتوفير الخدمات العامة التي يمكن الاعتماد عليها والحوكمة الحصيفة والمحايدة وإجراء انتخابات ذات مصداقية فضلا عن الإصلاح الأوسع نطاقا للنظام السياسي، بما في ذلك إدخال تعديلات على قانون الانتخابات والدستور. وترحب ألمانيا بوجه خاص

بالخطوات الأولية المتخذة في مجال مكافحة الفساد. وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها الإعلامية، ستشكّل تدابير مكافحة الفساد عاملا أساسيا، ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها. فلا شك أن مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لبناء مؤسسات للدولة متجاوبة وتتوفر لها مقومات البقاء والقدرة على استعادة ثقة العامة.

وألمانيا مستعدة لدعم العراق في جهوده الرامية إلى إجراء الإصلاحات اللازمة. ونعمل بالفعل في القطاعات الرئيسية من أجل تعزيز الهياكل الأساسية، على سبيل المثال في مجال الإمداد بالكهرباء، ومعالجة مسائل مثل بطالة الشباب والإصلاح الإداري. ومنذ عام ٢٠١٤، ساهمنا بـ ٢,٢ بليون يورو لمساعدة البلد في تحقيق التنمية. ولن يتسنى تحقيق الاستقرار والإنعاش والتعمير ما لم تكثف جميع الجهات الفاعلة، بما فيها حكومة العراق، جهودها وتوسع نطاق دعمها المالي.

ونرحب بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لتعاونهما مع طائفة واسعة من الجهات العراقية المعنية لمناقشة الجوانب المختلفة للإصلاحات اللازمة ومشروع خريطة طريق تقترح خطوات ملموسة كنقطة انطلاق للإصلاحات استنادا إلى هذه المناقشات. ونضم صوتنا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام في دعوتها إلى اتخاذ إجراءات فورية، وندعو جميع الأطراف العراقية إلى إقامة حوار بناء.

ومعظم المتظاهرين من الشباب الذين يطالبون بمستقبل أفضل والتغلب على البطالة والفساد وعدم المساواة في توفير الخدمات الأساسية. ولا نحث سلطات الدولة على تمكينهم من الإعراب عن مظالمهم بطريقة سلمية فحسب بل اغتنام هذه الفرصة أيضا للتحاور مع الجيل المقبل من أجل تهيئة مستقبل أفضل للبلد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير بإيجاز إلى ثلاث مسائل هامة أخرى. الأولى هي مسألة العلاقة بين بغداد وأربيل، كما ذكر العديد من المتكلمين الآخرين. إننا نشجع كلا الجانبين بقوة على مواصلة الحوار المكثف من أجل تحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وإيجاد حلول مستدامة للمسائل المعلقة التي لم تُحل، لا سيما فيما يتعلق بتقاسم إيرادات النفط والترتيبات الأمنية.

ثانيا، أود أن أشير بإيجاز شديد إلى المناقشة التي أجريناها يوم الثلاثاء الماضي بشأن المساءلة (انظر S/PV.8675). ونود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فضلا عن دعمنا للمستشار الخاص كريم أسعد أحمد خان وفريقه. وتشكّل المساءلة شرطا أساسيا لتحقيق المصالحة وعودة ما تبقى من المشردين داخليا في العراق الذين يقارب عددهم ١,٥ مليون شخص.

ثالثا وأخيرا، نرحب بالجهود التي يبذلها العراق والكويت واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية، ونأمل أن يتحقق مزيد من التقدم بشأن ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أشكركم أنتم ووفدكم على تنظيم هذه الجلسة الهامة خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم أكبر قدر من النجاح. كما نهنئ وفد المملكة المتحدة على إدارته الممتازة لأعمال المجلس خلال رئاسته له في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونرحب بالإحاطات الممتازة التي قدمها كل من جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيد روبرت ماردييني، المراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ ورئيس أساقفة أربيل، المطران بشار متي وردة.

فقد ساعدتنا المعلومات التي قدموها لنا للتو على فهم الحالة السائدة في العراق على نحو أفضل.

لا تزال جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بقلق عميق إزاء الأحداث الأخيرة في العراق. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع البرلمان العراقي في دورة استثنائية قبل استقالة رئيس الوزراء المنتهية ولايته، عادل عبد المهدي، نتيجة توتر الاحتجاجات في ميدان التحرير في بغداد منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠٠ شخص وإصابة ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ شخص بجروح، من بينهم العديد من أفراد قوات الأمن، فضلا عن الأضرار المادية الكبيرة. ونقدم تعازينا للحكومة العراقية ولجميع الأسر المكلومة جراء الخسارة الفادحة في الأرواح. ونأسف لأن الاحتجاجات أخذت كل هذه الأبعاد. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات لا لزوم لها مثل تلك التي تؤدي إلى تفاقم الحالة. إن للمواطنين الحق في التظاهر السلمي. ويجب أن تتحمل قوات الأمن مسؤولية حماية جميع الأشخاص وممتلكاتهم.

ونحن نتفهم شواغل أولئك الذين يطالبون بالحوكمة الفعالة والقادرة على تلبية احتياجات المواطنين والعمل بطريقة تولد الثقة. ولذلك، فقد حان الوقت لجميع الأحزاب السياسية في العراق أن تضع جانبا خلافاتها الشخصية وأن تعطي الأولوية للمصالح الوطنية وتتفادى العوائق التي تحول دون قيام المؤسسات المسؤولة عن حل المشاكل التي تواجه السكان بعملها كالمعتاد.

ولا يمكننا السماح باشتعال الموقف مرة أخرى في العراق. ويجب على جميع الأطراف الكفاح من أجل حماية المكاسب المهمة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة، مثل الانتصار على تنظيم داعش واستعادة الأراضي التي استولى عليها والنتيجة اللاحقة الناجحة للعمليات الانتخابية الوطنية والإقليمية في البلد. وتلك الإنجازات مهمة للغاية وهي تشكل أساس تحقيق التنمية مستقبلا في البلد.

ويحيط وفد غينيا الاستوائية علما مع الارتياح بالمشاورات الواسعة النطاق التي أجريت مؤخرا بين السلطة التنفيذية والقيادة السياسية والتي ساعدت في هذا العام على التغلب على الجمود الذي استمر شهورا وحال دون تشكيل الحكومة بالكامل، مما يؤكد أهمية الحوار السلمي والشامل للجميع بين الأطراف للمضي قدمًا بعملية المصالحة وبناء الدولة العراقية.

ونتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام:

> ”يشكل اتفاق الحكومة على مجموعة أولية من التدابير والتزامها بالحوار خطوتين في الاتجاه الصحيح، إلا أن التنفيذ السريع أمر لا غنى عنه في الاستجابة للمظالم المشروعة والطويلة الأمد للشعب العراقي“ (S/2019/903، الفقرة ٩٠).

إننا نرحب بالاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى التي عقدت بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، اللتين تجريان مفاوضات لحل جملة أمور، منها حل المسائل المعلقة المرتبطة بالنفط وتقاسم الإيرادات والترتيبات الأمنية. ونشجعهما على مواصلة العمل للتوصل إلى اتفاقات تعود بالنفع على الطرفين.

ونثني على قوات الأمن العراقية لجهودها المستمرة من أجل القضاء نهائيا على خلايا تنظيم داعش التي تواصل شن هجمات غير نمطية متكررة ضد السكان. ويدل تطور الأحداث السياسية في العراق على أن مؤسسات البلد تعمل بشكل طبيعي وأنه يجري التمسك بالمبادئ الديمقراطية. وبالتالي، يجب أن تشمل الخطوة التالية تعيين رئيس وزراء جديد لملء هذا المنصب الشاغر الهام.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن ارتياحنا للجهود التي تبذلها حكومة العراق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بجارتها الكويت. ونقدر عملية تسليم الكتب في الآونة الأخيرة ونأمل أن يواصل الطرفان العمل في هذا الاتجاه.

وبينما يدين بلدي أي مبادرة من شأنها تقويض العملية الجارية في العراق، تشيد غينيا الاستوائية بالسيدة جينين هينيس – بلاسخارت وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملهم المتميز في دعم الشعب العراقي والسلطات العراقية في مهمتها الشاقة والمعقدة لإعادة بناء البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لتسلمها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لها التوفيق وأتقدم بالشكر للممثلة الدائمة للمملكة المتحدة على جهودها المبذولة في خلال رئاستها للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتقدم بالشكر للسيدة جينين بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الإحاطة التي قدمتها بخصوص الوضع في العراق للمدة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر لهذا العام. وأرحب بإحاطة السيد روبرت ماردیني، الممثل المقيم للجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطته ويسرنا حضور المطران بشار وردة والاستماع إلى إحاطته، مع تحفظنا على ما ورد في بعض فقراتها.

في البدء أترحم على أرواح الشهداء ضحايا المظاهرات السلمية في بلدي وأواسي عوائلهم وندعو للجرحى بالشفاء العاجل. يمر أكثر من شهر على اندلاع التظاهرات الشعبية في بغداد والمدن الجنوبية وقد عبر الشعب وبطريقة رائعة عن رأيه بوضوح في نظامه السياسي والاجتماعي والانتخابي وفي أداء الحكومة والإصلاحات المطلوبة على مختلف الصعد السياسية والحقوقية والخدمية، ولا يعكر ذلك سوى وقوع ضحايا في صفوف المتظاهرين والقوى الأمنية بسبب تعرض جماعات من الخارجين عن القانون للمتظاهرين والقوى الأمنية. وهذه الجماعات لا علاقة لها بالتظاهرات بل تتستر بها وتستخدمها كدروع بشرية للقيام بأعمال قطع الطرق والحرق والنهب والاشتباك مع القوات الأمنية، مستخدمة قنابل المولوتوف والقنابل اليدوية والأسلحة النارية والسكاكين وغيرها، فضلا عن تعطيل المدارس وإيقاف حركة الموانئ.

وفي هذا السياق، أغتنم هذه الفرصة لتوضيح بعض النقاط الجوهرية، حيث أود التأكيد على إقرار الحكومة العراقية الكامل والتام، وعبر كلمة رئيس الوزراء التي ألقاها بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن التظاهر حق مشروع كفله الدستور العراقي الدائم وأن الحكومة تحرص على إتاحة الفرصة للشعب العراقي للتعبير عن نفسه ومطالبه وبما لا يخل بالنظام العام وانتهاك الممتلكات العامة والخاصة، وإنها لن تألو جهدا في سبيل تلبية مطالب المتظاهرين المشروعة كافة، لا سيما تلك التي تدعو إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية جوهرية عبر سلوك الآليات الدستورية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تجري حكومة بلدي، وبمتابعة من أعلى المستويات، التحقيقات اللازمة لتحديد وكشف الجماعات الخارجة عن القانون المندسة وسط المتظاهرين، التي تقوم بأعمال شغب ضد المتظاهرين وضد القوات الأمنية على حد سواء، فضلا عن اعتداءاتها على الممتلكات الحكومية والبنك المركزي ودور الصحافة والنشر، التي كان آخرها حرق المحال والمخازن التجارية في شارع الرشيد وساحة الخلاني وما جاورها. وقد أدى ذلك إلى وقوع ضحايا وصل عددهم إلى ٣٠٠ شهيد وأكثر من ١ ٥٠٠ جريح من المتظاهرين والقوات الأمنية.

وبهذا الخصوص، تطرق تقرير الأمين العام (S/2019/903) عن الحالة في العراق إلى تطورات الأحداث فيما يتعلق بالمظاهرات، مشيرا إلى وقوع بعض التجاوزات في استخدام العنف ضد المتظاهرين. ونؤكد هنا، على أن منهج الحكومة العراقية تمثل في إتباع الطرق الدستورية في التعامل مع المتظاهرين وعدم التعرض لهم وحمايتهم، إذ ما زالت التعليمات مشددة

بعدم استخدام الرصاص الحي أو أي أسلحة قاتلة، علما بأن القوات الأمنية لا تقوم بأي أعمال اعتراض أو أعمال هجومية، بل تقف موقف الدفاع أمام هجمات الخارجين عن القانون المندسين بين المتظاهرين، لا سيما محاولتهم اقتحام الحواجز الأمنية في جسري السنك والجمهورية وهجماتهم على المقار الحكومية والأهلية.

وقد وجه رئيس الوزراء بتشكيل لجان خاصة لإجراء تحقيقات أصولية شفافة لمحاسبة المقصرين وإحالة هذه الملفات إلى السلطات القضائية ذات العلاقة لممارسة دورها في التقصي والتحقيق بشأن هذه التجاوزات وتحديد الجهات التي استهدفت المتظاهرين، فضلا عن التكفل بعلاج الجرحى على نفقة الحكومة، سواء كانوا من القوات الأمنية أو المتظاهرين السلميين.

كما أود أن أقتبس تعليق رئيس الوزراء، السيد عادل عبد المهدي، بخصوص حجب خدمة الإنترنت مؤقتا إذ قال :

> ”إن العالم الرقمي حقيقة معاصرة وحق للجميع، ولكن السلطات مرغمة أحيانا على تقييده، دفاعا عن الحق العام، عندما ترى أنه يستخدم للترويج للعنف والكراهية وتعطيل الحياة العامة“،

وقد أعيدت الخدمة. كما أعربت الحكومة العراقية عن موقفها الرافض لكل ما من شأنه تعريض أمن الوطن والمواطن للخطر، من بينها أعمال الخطف والتعرض للمتظاهرين، التي تقوم بها جهات خارجة عن القانون، وأن الحكومة ستقوم بالإجراءات اللازمة لحصر السلاح في يد الدولة استكمالا لجهودها السابقة في هذا المضمار. وقد أطلقت حكومة بلدي – تلبية لمطالب المتظاهرين واستجابة لدعوة المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، التي أصدرت عددا من البيانات أكدت من خلالها على دعم مطالب المتظاهرين ودعم الحكومة للقيام بواجبها في الحفاظ على أرواحهم ودعوة السلطات العراقية (الحكومة ومجلس النواب) إلى اتخاذ التدابير اللازمة للإسراع بالعمليات الإصلاحية وإدانة التدخلات الخارجية التي تريد حرف التظاهرات عن سلميتها لتحقيق أهداف لا تخدم مصالح العراق وشعبه – حزما إصلاحية واسعة النطاق بالتشاور مع أصحاب المصلحة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وفقا لقرارات الحكومة العراقية المرقمة (٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٣، ٣٦٤)، التي تتضمن تشريع قوانين تعزز العدالة الاجتماعية وتدعم جهود مجلس القضاء الأعلى في محاربة الفساد،

مثل إقرار قانون إلغاء الامتيازات المالية للمسؤولين في الدولة العراقية وقانون التقاعد الجديد الذي سيوفر ما يقارب ٣٠٠ ألف درجة وظيفية. وقدمت الحكومة مشروع قانون انتخابات جديد ومشروع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى مجلس النواب. وتم إجراء القراءة الأولى والثانية لمشروع الانتخابات في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وما بعده. وقام مجلس النواب العراقي بتشكيل لجنة التعديلات الدستورية، التي دعت بدورها جميع أصحاب الرأي في العراق من أكاديميين وإعلاميين وناشطين ومنظمات مجتمع مدني للإسهام في بلورة صيغة التعديلات الدستورية المطلوبة التي تلبي حاجات المجتمع ومطالب المتظاهرين، بالإضافة إلى خبراء من الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أود التأكيد هنا على الدور الإرشادي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، استنادا إلى الولاية المنوطة بها من خلال إجراء وتعميق الحوارات مع الرئاسات الثلاث، من أجل البحث عن السبل والإجراءات الواجب اتخاذها لتلبية مطالب المتظاهرين، ونحثها على الالتزام بالآليات الواردة في ولاية البعثة، وفقا للقرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩).

لقد قدم رئيس الحكومة السيد عادل عبد المهدي، اتساقا مع خطبة المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في يوم الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، واستجابة لمطالب المتظاهرين، طلبا بالاستقالة إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/

نوفمبر، لإتاحة الفرصة للمجلس لاختيار حكومة جديدة، وقد قبلها المجلس في جلسته المنعقدة يوم الأحد ١ كانون الأول/ديسمبر، في انتظار تكليف رئيس الجمهورية مرشح أكبر كتلة نيابية بتشكيل مجلس الوزراء الجديد.

لقد تعددت مسارات استجابة الحكومة العراقية للتظاهرات في المجالات المختلفة. فبالإضافة إلى إقرار القوانين أعلاه، تم إصدار عدد من القرارات لدعم العاطلين عن العمل، من خلال تقديم منح مالية لتنفيذ المشاريع الصغيرة وفتح باب التعيين لحملة الشهادات العليا في الوزارات العراقية وفتح باب التطوع للانتساب إلى وزارتي الدفاع والداخلية، وتقديم تسهيلات من أجل توزيع قطع الأراضي ومنح قروض الإسكان لبناء وحدات سكنية في المحافظات الأكثر فقرا،

فضلا عن تطبيق نظام التعويضات الاجتماعية وتفعيل نظام الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. أما على المستوى الإداري، فقد شكل مجلس الوزراء مجلس الخدمة الاتحادي، الذي من شأنه أن يضمن الشفافية في التعيينات ضمن القطاع العام لجميع العراقيين.

كما إن الحكومة ماضية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي، الذي يستند إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الموارد المالية من القطاعات غير النفطية والعمل على تفعيل الاستثمار المحلي وإعداد قانون مجلس الإعمار وإعادة النظر في قوانين الاستثمار وتسهيلها وإزالة المعوقات لجذب الاستثمار الأجنبي بالتعاون مع جميع الدول الصديقة، كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

تمكنت حكومة بلدي خلال المدة الماضية من تحقيق الآتي:

النجاح في إعادة ما يقارب ٨٠ في المائة من النازحين، ويعد هذا الأمر ثمار جهود كبيرة بذلتها الحكومة لتحقيق متطلبات العودة الطوعية على ثلاث صعد مهمة: توفير الخدمات، والتدقيق الأمني والقضائي والجنائي، وتحقيق متطلبات السلم المجتمعي، حيث وقّعت الحكومة اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشاريع إعادة الاستقرار في المناطق المتضررة بقيمة ٣٣ مليون دولار.

تحرص حكومة بلدي على الإسراع بتقديم مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٠ وفق الأولوية لزيادة الموارد غير النفطية لتعزيز نسبة الموازنة الاستثمارية بما يوفّر بيئة اقتصادية مناسبة لخلق فرص العمل، وبما يدعم الحزم الإصلاحية الجديدة تلبيةً لمطالب المتظاهرين.

وتحرص حكومة بلدي على تعزيز وتكثيف الجهود للتعامل مع تركة عصابات داعش الإرهابية، وإيجاد خطة عمل للتعامل مع الأطفال المجندين من قبل التنظيم الإرهابي، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وزوجات وأرامل الإرهابيين وأطفالهن، والناجيات والمغتصبات من قبل الإرهابيين، فضلاً عن تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، ومعالجة الشواغل الأمنية المتعلقة بحقوق الإنسان المترتبة على إعادة العناصر الإرهابية وأسرهم إلى العراق. ونشيد هنا بجهود الدول التي تحمّلت مسؤولية رعاياها ونقلهم إلى بلدانهم، ونحثّ باقي الدول على تسلّم رعاياها من النساء والأطفال الذين انتهت مدة محكوميتهم، والأطفال دون السن القانوني للمسؤولية الجزائية.

وتؤكد حكومة بلدي على أن استقرار وازدهار العراق هو مصلحة إقليمية مشتركة. وانطلاقاً من هذه الرؤية، نؤكد على التزام العراق بمبدأ مهم في السياسة الخارجية نصّ عليه الدستور العراقي وهو ألا تكون أراضيه منطلقاً لأي تهديد يتعرض لأمن وسلامة دول الجوار، حيث يحرص العراق على عدم الانخراط بأي شكل من الأشكال في الصراعات أو النزاعات الدائرة في المنطقة، انطلاقاً من إدراكه العميق لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، وإيمانه بأهمية صياغة سياسة قائمة على خلق حالة من التوازن تُسهم بحفظ الأمن الإقليمي وتحول دون تطور النزاعات إلى مواجهات عسكرية مباشرة.

لهذا الغرض، ولحفظ الأمن والسلام الدوليين، يؤكّد العراق على ضرورة تكاتف الجهود وتعزيز التشاور لتجنب التصعيد

والتوترات في المنطقة، وندعو الدول جميعاً إلى تجنيب العراق التوترات الإقليمية وآثارها السلبية على أمن المنطقة كافّة. كما تحرص حكومة بلدي على تطوير علاقات العراق مع جيرانه، تأكيداً على تبنّي العراق الديمقراطي لمواقف راسخة في سياسته الخارجية تسعى لبناء السلام الإقليمي.

ويحتل التعاون مع دولة الكويت الشقيقة موقعاً متميزاً في سلم أولويات العراق وعبر التعاون مع الأمم المتحدة، حيث نؤكد على حرص حكومة بلدي على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبذل أقصى الجهود للإيفاء بها.

وفي هذا الصدد، يُسعدني إحاطة الدول الأعضاء في المجلس الموقر بالتطورات الأخيرة في هذا الملف لا سيما بخصوص مضمون الفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، ومن أهمها تسليم رفات ٤٧ مفقودا كويتيا تم إيجادهم في إحدى المقابر الجماعية من زمن النظام السياسي السابق، وإيفاء العراق التام لملف الممتلكات الكويتية، حيث تم تسليم آخر دفعة من الممتلكات إلى السلطات الكويتية المعنية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فضلاً عن استمرار تسديد الدفعات المستحقة على العراق إلى الكويت عبر لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والتي تبقى منها ٣,٥ بليون دولار، ومن المؤمّل أن يتم تسديدها بالكامل مع حلول عام ٢٠٢٠.

كما شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين محطات إيجابية من بينها عقد اللجنة المشتركة بصورة منتظمة بما ساهم في تحقيق تقدّم ملحوظ في المواضيع ضمن قيود التعاون المشترك، وقد عُقدت آخر اجتماعات اللجنة في شهر أيار/مايو للعام ٢٠١٩.

وهنا نتقدّم بشكرنا الخالص وتقديرنا لجهود دولة الكويت الشقيقة ووفدها الدائم ومندوبها الدائم في مناصرة القضايا العربية بحكمة ومسؤولية خلال عضويتها في مجلس الأمن، والتي انعكست بشكل واضح على تثبيت دعائم السلم والأمن الدوليين.

إن الحراك السياسي الحالي في الشارع العراقي هو تعبير عن التطور في طبيعة الثقافة السياسية الجمعية والفردية التي تحترم الانتقال السلمي للسلطة عبر الآليات الدستورية، إذ ما يزال العراق في بداية مشواره الديمقراطي الذي سينضج بمرور الوقت وعبر مشاركة شعبية واسعة في الحياة السياسية، مع ترسيخ دور المؤسسات وقوة القانون، وأن المظاهرات اليوم جاءت لتؤكد على توفر مناخ إيجابي دافع للمنظومة السياسية لمراجعة القوانين والأنظمة العامة في البلد وإصلاحها، وأن تستكمل الحكومة جهودها بالتعاون مع مجلس النواب من أجل البحث عن الحلول الأفضل للإسراع والتعجيل بالإصلاحات.

إن التطورات السياسية الأخيرة في بلدي العراق هي دليل نضج سياسي متصاعد تشجّعه الحكومة عبر احترام الحقوق والحريات التي كفلها الدستور، ومن بينها حرية التظاهر والتعبير عن الرأي. وإن الشباب المشاركين في التظاهرات قد نشأوا في ظل بيئة ديمقراطية تشجّع على هذه الحقوق في خلاف لما كان عليه الوضع إبان حكم النظام السابق الذي ساده الخوف الناجم من القمع الوحشي للحريات. لذا فإن مستقبل العملية السياسية سيشهد تطورات إيجابية استكمالاً للجهود التي وضعت الأسس لعراق جديد ديمقراطي مستقر وآمن يحترم القانون الدولي ويضع التعاون والانفتاح بوصلة لعلاقاته الخارجية.

ختاماً، نكرر التزام حكومة بلدي ببناء عراق مزدهر وبالتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على ويلات الإرهاب، وتسريع عمليات إعادة الإعمار، وتلبية مطالب المتظاهرين المشروعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقررات البرنامج الحكومي وفقاً للقوانين الوطنية النافذة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى عقد مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.